الجمهـــورية الجزائريـة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالـي والبحث الـــعلمي

جامعة د.الطاهر مولاي – سعيدة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

* قســـــم الحقـــــوق*

التعاون الاورو متوسطي لمكافحة الإرهاب الدولي

مذكرة لنيل شهادة الماستر

التخصص: قانون دولي و علاقات دولية

من إعداد الطالبة : بوزيدي كريمة

تحت إشراف الدكتور : اسود محمد الأمين

لجنة المناقشة :

الدكتور: نابي عبد القادر .....رئيسا

الدكتور : اسود محمد الامين .....مشرفا ومقررا

الدكتورة :شريف أمينة .....عضوا مناقشا

الدكتور : بلخير الطيب .....عضوا مناقشا

* السنة الجامعية : 2016/2015 *

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور / اسود محمد الأمين

علـــى صبره وطول باله أثناء المسار الدراسي و أثناء انجاز هذه الدراسة .

كما اتجه بالشكر الخالص إلى الأساتذة الذين ساهموا في تأطير مشواري الدراسي .

و الشكر الجزيل و المسبق لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول هذه المذكرة ولما سيبدونه من ملاحظات و توجيهات .

الطالبة : = بوزيدي . ك=

إهـــداء

اهدي هذا العمل لأغلى الناس في الوجود واعز ما خلق الله

إلى أمي .....

أمي .....

أمي .....

متمنيتا أن يحفظها الله ويطيل و يبارك في عمرها

إلى روح والدي رحمه الله واسكنه فسيح جنانه التي تحوم من حولي

..... إلى كل عائلتي وإخوتي وأخواتي كلا باسمه ..

الطالبة :=بوزيدي .ك=

مقـــدمة :

إن موضوع العلاقات بين الدول و الأقاليم و الحضارات يحضى بأهمية خاصة في عالم اليوم، الذي يعيش ظواهر التطور التقني و ثورة المعلومات التي أدت إلى توثيق الروابط و زيادة الإعتماد المتبادل بين إنحائه بصورة غير مسبوقة، اين اصبح هذا العالم

يفيض بالمشكلات و الأخطار التي يتعرض لها مثل: الهجرة، النمو الديمغرافي و علاقته بالأمن،و خطر الفناء بالإشعاع النووي و الأسلحة الفتاكة و غيرها، فباء من الضروري على دول العالم بحث هذه القضايا و الأخطار بالتطلع إلى صيغ تعاون ، كما هو الحال بالنسبة للتقارب بين ضفتي المتوسط الذي يعبر عن شراكة حوار و تعاون تمليه روابط الجوار و التوازن الحضاري المشترك و يفرضه الوضع الإستراتيجي القائم و تكامل المصالح و ترابطها.

لقد أدركت الدول الأوروبية المتوسطية أنه بوسعها ملأ الفراغ الذي تركه غياب الإتحاد السوفيتي – سابقا- لتأكيد كيانها الأوروبي المستقل الذي خسرته بعد الحرب العالمية الثانية،يمكنها برأيها أن تعيد تجسيد كيانها المستقل من خلال إقامة حلف سياسي و إقتصادي لها مع دول حوض البحر المتوسط الجنوبي.، لذا التمست تبلور حوار بين الدول الأوروبية المتوسطية و دول الساحل الجنوبي لحوض البحر الأبيض المتوسط بعد التحولات التي مر بها النظام الدولي مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، هذه التحولات التي أدت إلى إنتهاء نظام الثنائية القطبية ، منذ ذلك الحين برز توجه عام لإعادة صياغة شكل العلاقات الدولية وظهور ما يسمى "بالنظام العالمي الجديد " الذي يستند في جانب منه إلى التصورات التي طرحتها دول أوروبا الغربية إزاء المناطق التي لها مصالح أساسية فيها يشكل ذلك في مجموعه ما يعرف بمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

في هذا السياق بدأت دول الإتحاد الأوروبي عملية واسعة لإعادة تقييم سياساتها الخارجية مع دول الجوار الملاصقة لها و خاصة مع الدول المطلة على المتوسط شرقه - جنوبه كما أبدت خوفها من تنامي النزاعات العرقية داخل الحوض و تضارب مصالح الدول الكبرى، خاصة بعد إفصاح الولايات المتحدة الأمريكية عقب إنتهاء حرب[1] الخليج الثانية عن نيتها في مواصلة إلتزاماتها الأمنية في حوض المتوسط و الوقوف أمام كل ما بشأنه أن يؤدي إلى المساس بمصالحها الأمنية و الإستراتيجية داخل الحوض و هذا وعيا منها أن إستمرار الوضع على النمط التقليدي يعني إحتمال تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- بعد احتلال العراق للكويت بفترة قصيرة، بدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بإرسال القوات الأمريكية إلى السعودية، وقد سميت هذه العملية باسم درع الصحراء، وفي نفس الوقت حاول اقناع عدد من الدول الأخرى بأن ترسل قواتها إلى مسرح الأحداث. فأرسلت ثماني دول قوّات أرضيّة لتنضم إلى القوات الخليجية المكونة منالبحرين، الكويت، عُمان، قطر، السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وألوية الولايات المتحدة الثقيلة، البالغ عددها 17 لواءً، والخفيفة البالغ عددها 6 ألوية، بالإضافة إلى تسعة أفوج بحرية أمريكية. وكانت أربع دول قد أرسلت وحدات من طيرانها الحربي، لينضم إلى سلاح الجو السعودي، القطري، والكويتي، بالإضافة إلى الأمريكي، البحرية الأمريكية، وسلاح طيران البحرية الأخيرة، مما جعل عدد المقاتلات الجويّة ثابتة الجناح يصل إلى 2،430.

هذا الوضع أعطى للدول الأوروبية المتوسطية خاصة فرنسا، إيطاليا، و إسبانيا شعورا بأن أثار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة داخل الحوض ستستند أساسا على مفهومها الإستراتيجي الجديد، الذي أفصحت عنه في لقاء حلف شمالي الأطلسي في روما في 1991، لأن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للأمن المتوسطي هي نظرة تكتيكية و من بين ما تستهدفه إبعاد هذه الدول عن المشاركة في أية عملية سلمية داخل الحوض خاصة النزاع العربي الإسرائيلي عن أية ترتيبات عسكرية قد تلجأ إليها هذه الدول دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

إن قضايا الأمن في المتوسط أصبحت تأخذ أهمية كبيرة و خاصة، ليس فقط بسبب الأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط و لكن كذلك لما تتميز به قضية الأمن المتوسطي من ديناميكية خاصة و أن البحر يلاصق أوروبا فأمن البحر بذلك مرتبط بأمن القارة عليه رأت دول الإتحاد الأوروبي بذلك أنه من الضروري السعي إلى إيجاد طرح مغاير للطرح الأمريكي، طرح يقوم على فكرة الشراكة الأمنية المتوسطية الموحدة و المستقلة عن المشروع الأمريكي ، المشروع الشرق أوسطي فارتأت أنه لم يعد هناك ما يستدعي وجود حماية أمنية أمريكية ما دامت هناك قوى متوسطية قادرة على ضمان أمنها بنفسها و هذا رغبة منها في الحصول على نوع من الاستقلالية في الدفاع عن مصالحها بنفسها و كذا بالسماح بإشراك بقية الدول التي يضمها الحوض فالمتوسط يعتبر حلقة هامة في مسار الإقليمية الذي تقوده أوروبا في مواجهة الغرب الآخر فوجدت عقد حقيقي للتعاون و الحوار الدائم القائم علي بناء جسور الثقة بين ضفتي المتوسط.

الاختلافات الايديولوجية و البنيوية القيمية التي تشكل البناء المجتمعي لأي دولة قادت الى أن يكون مفهوم الظاهرة الارهابية مختلفة عن بقية الدول الأخرى نظرا لفترتها و مدتها فالاستراتيجية الاورومتوسطية[1] في محاربة هذه الظاهرة و آليات التعامل معها، فارتكزت مجموعة من العناصر قد تكون وقائية-استباقية، ردعية في المجال الأمني و على هذا المستوى من التعامل الاستراتيجي.

ما يعطي نظرة ان مفهوم الامن لم يعد ذلك المفهوم التقليدي بل اصبح متجدد نظرا للتهديدات التي اخدت تزعزعه فبعدما كانت ظاهرة الارهاب داخلية تسبب مآسي انسانية للشعوب التي تكون مسرحا لها دون ان تشكل تهديدا للسلم و الامن الدوليين غير ان ادراك المجتمع الدولى لخطورة الارهاب جاء متأخرا حيث ان الاحداث التي شملت ميترو باريس و الهجمات ضد السفارة الامريكية في كينيا ودار السلام في تنزانيا تيقن

[1] عنصر رئيسي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي وهي مجال من سياسة الاتحاد الأوروبي يغطي الدفاع و الجوانب العسكرية.

المجتمع الدولي ان الارهاب يعد اخطر الجرائم الدولية التي يمكن ان تهز استقرار الدول و تهدد حياة الانسان اضافة الى الجرائم الاخرى التي بات المجتمع الدولي يشهده كاللجوء والتجارة في الاسلحة و الجريمة المنظمة والارهاب الذي هو محل دراستنا .

لم يعد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام او ما يطلق عليه من مختلف التسميات: داعش،المرتزقة " خطرا بعيدا يهدد مصالح أوروبا الاستراتيجية في الشام والعراق، بل أصبح خطرا محققا على بعد بضعة مئات من الأميال في شمال إفريقيا و اوروبا ، فهل يؤدي هذا التهديد الصريح والخطر المحدق إلى إعادة إطلاق مبادرات التعاون بين شمال وجنوب المتوسط، والتي كثيرا ما ركزت على الأبعاد الاقتصادية والثقافية دون تفعيل حقيقي للبنود الأمنية والسياسية؟

هل يفتح مشهد أمواج المتوسط المختلطة بالدماء البريئة آفاق التعاون بين الشمال المترقب والجنوب المضطرب، أم تظل أوروبا على اعتقادها بأن جل علاقتها بالربيع العربي وتوابعه هى الأمور الاستراتيجية والاقتصادية البعيدة، وليس الأخطار الآنية المحدقة؟.

الى أي مدى يعتبر الارهاب الدولي تهديدا لمنطقة الاورومتوسطي ؟

ومن النظرة إلى المستقبل.. هل من آلية متوسطية موحدة لمحاربة الإرهاب الدولي ؟

ان ختيار موضوع البحث " التعاون الارومتوسطي لمكافحة الارهاب الدولي" يعود لأسباب و دوافع عدة ، منها ما هو ذاتي و منها ماهو موضوعي :

فالدوافع الذاتية ترجع الى الموقع الجغرافي و الجوار الأمر الحتمي الذي يفرض نفسه على الحكومات و الأفراد معا ، فالإنتماء لمنطقة البحر المتوسط بما تحمله هذه المنطقة من بعد حضاري مشترك من جراء التفاعل و الإحتكاك بين حضارات و شعوب المتوسط عبر مختلف أحقاب التاريخ (قديمه و حديثه)[1] يفرض علينا و يلزمنا بضرورة الإهتمام و محاولة فهم التحولات الدولية المتسارعة، خاصة إذا ما تعلقت هذه الأخيرة بمحيط المتوسطي القريب و ا يترتب على هذا القرب من إرتباطات تمس بمسائل الأمن و الإستقرار كمطلب حيوي و أساسي للإستمرارية .

1- ان مشروع المتوسطية بالشكل الجديد يطرح به اليوم يرجع الفضل فيه الى الاطر الفكرية و التاريخية التي جاء بها "فرناند بروديل" في نظريته التي درسها في اطروحة المتوسطية و العالم المتوسطي في عهد فليب الثاني عام 1972 اين لجا الى استخدام وحدة زمنية اطلق عليها تسمية الفترة الطويلة وكذا الاطار الجغرافي الذي سماه المتوسط الكبير وخرج من دراسته ما سماه العالم المتوسطي كاطار جيو حضاري تتكاثف بداخله علاقات التعاون و الصراع وتسابق الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية و مجال لحركات سكانية .

فإختيار الموضوع نابع من محاولة إرضاء الفضول العلمي المتعلق بالظاهرة محل الدراسة و ذلك من خلال تعميق الفهم و التدقيق في طبيعة العلاقات و الإرتباطات الناتجة عن التحولات الدولية الراهنة، و عن طريق تسليط الضوء على طبيعة التوازنات و المصالح المتضاربة في منطقة المتوسط ، التي أقل ما نقوله عنها أنها تعبر عن عمق إستراتيجي و جد حيوي لكل الدول المحيطة بها و كذا غير المحيطة .دون أن نغفل عن بروز مفاهيم جديدة و سياسات من شأنها شد الإنتباه إلى ما تعرفه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من ترتيبات جديدة لها و إنعكاساتها المباشرة و الغير مباشرة على الشعوب و الحكومات المتوسطية على السواء، كبروز مفهوم**" المواطن المتوسطي"**، و ما يترتب عن هذا المفهوم من محاولة إلزام الأفراد بمسؤولية محيطهم المتوسطي.

اما الدوافع الموضوعية لإختيار الموضوع فانها مرتبطة بأهمية الدراسة، حيث تكتسي العلاقات المتوسطية و الدراسات المتعلقة بها و بضفتيها أهمية كبرى، في ضوء التطورات الدولية و الظروف الراهنة التي يتم فيها إعادة ترتيب صور و صيغ التعاون الإقليمي في العالم .

و يمكن تلخيص أهمية دراسة موضوع الى :

•ضرورة الغوص و التغلغل في عمق طبيعة العلاقات الأورومتوسطية و أهميتها،و كذا دراسة و تحليل العوامل و المتغيرات التي تحكم هذه العلاقة عبر المراحل .

•أهمية أوروبا لجوارها، كقارة طال الإحتكاك بها عبر الزمن، و المكانة التي تحتلها في المجتمع الدولي مما يستوجب دراسة أبعاد و حدود الدور الأوروبي، و مدى إستثمار هذا الدور في القضايا المشتركة في حوض المتوسط.

•محاولة فهم سياسات و مواقف الدول الشريكة من التعاون الأورومتوسطي و من المشاريع الأوروبية التي ترسم للمنطقة المتوسطية، و مدى إمكانية مساهمة هذه الدول الشريكة من خلال الإقتراحات المقدمة إدارة التعاون و حوار المستقبلي.

•ضرورة البحث في أفاق التعاون والحوار الأورومتوسطي و إنعكاساته المحتملة خاصة على الشركاء الجنوبيين.

عرفت الدراسات المتعلقة بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط إهتماما واسعا من طرف الباحثين والدارسين والمحللين و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى أهمية المنطقة و بعدها الإستراتيجي، و موقعها قلب العالم .و لقد زاد هذا الإهتمام أكثر بعد نهاية الحرب الباردة و نهاية المواجهة بين الكتلتين حيث تحول المتوسط بضفتيه الشمالية و الجنوبية إلى مسرح يصور تعقيدات الوضع الدولي، و يجسد تناقضاته و توتراته و لا توازناته، و ما يعبر عنه من تهديدات أمنية و رهانات مصيرية وقد نذكر من أهم الدراسات المتعلقة بمنطقة المتوسط، ما يرتبط بمواضيع الشراكة، الأمن، الحوار والجوار في المنطقة،نجد على سبيل المثال الدراسات العديدة منها " أوربا و المتوسط"، " المغرب الكبير و أوروبا"، "أوروبا و العالم العربي" .....الخ ، حيث تعتبر هذه الدراسات قد عبرت عن البعد الجيبوليتيكي للجوار[1]

كما قد نجد ايضا دراسات أخرى إهتمت بموضوع " الأمن في المتوسط " و الذي وقف على تحليل عراقيل إستقرار المنطقة وضرورة إقامة حوار إستراتيجي في إطار تعاون إقليمي لتحقيق الأمن الضائع في المتوسط .

دراسة التي إهتمت بدور و طبيعة العلاقة التي تربط العرب بالجماعة الأوروبية و كذا الغوص في آفاقها المستقبلية .ضف إلى ذلك دراسات حول حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة و تحليل الرهانات و الأهداف.

بخصوص هذه الدراسة فستقف على "التعاون الأورومتوسطي و بعده الأمني كمشروع تعاون مشترك لمكافحة الارهاب الدولي "، يبرز رغبة أطراف الشراكة فيه العمل على تحقيق أهدافهم و مصالحهم عن طريق محاولات بناء منطقة متوسطية مستقرة و آمنة، و كما تقف على إبراز مراحل الشراكة الأورومتوسطية و أهم العراقيل التي تقف أمام تحقيق أهداف مسارها، في ظل التداعيات الأمنية الجديدة التي يعرفها حوض البحر الأبيض المتوسط .

[1]- من بين اهم الدراسات : دراسة عزوز كردون التي اهتمت بموضوع الامن في المتوسط والذي وقف على تحليل عراقيل استقرار المنطقة وناد بضرورة اقامة حوار استراتيجي في اطار التعاون اقليمي لتحديد الامن الضائع في المتوسط ، دراسة عبد الفتاح الرشدان الذي اهتم بطبيعة العلاقة التي تربط العرب بالجماعة الاوروبية وكذا الغوص في افاقها المستقبلية ، دراسة الاستاذ بخوش حول حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة وتحليلاته للرهانات و الاهداف

و كذا محاولة النظر في الآفاق المستقبلية لهذه الشراكة التي ما فتأت تلبس صيغا مختلفة و جديدة بداية بمسار برشلونة، مرورا بالتعاون في إطار منتدى و أخيرا الصيغة الجديدة للشراكة و التعاون في ظل المبادرة الجديدة للإتحاد من أجل المتوسط.

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج وعليه قمنا بالاستعانة بالمنهج التاريخي والذي سيساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الاساسية والغرض من استخدامه هو استقراء ماضي ال العلاقات ونشاط المنطقة المتوسطية .

المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة (الارهاب) والتعبير عنها كميا وكيفيا كما ان الاستناذ لهذا المنهج ضروري في توصيف البيئة الامنية الاقليمية و الدولية.

كما سيتم الاستعانة بمنهج تحليل المضمون ضروري لتحليل الوضع الأمني لمنطقة البحر المتوسط من جهة ولاستكشاف المدلولات والمعاني التي طرحتها بعض الوثائق و النصوص .

ايضا بمنهج دراسة حالة تكمن في اهمية الجانب التطبيقي للبحث اين سيتم التركيز في البحث على دراسة حالة ظاهرة الارهاب كحالة ثؤترعلى الامن الاورومتوسطي و سعي التعاون الاورومتوسطي لاحتوائها .

الاطار المفاهيمي للدراسة :

الامن : هو غياب التهديد على القيم الاساسية في المجتمع .

المتوسط:هي منطقة البحر الابيض المتوسط، وهو بحر يتوسط ثلاثة قارات(اوروبا، افريقيا آسيا) يحتوي البحر الأبيض المتوسط على 17 دولة و هي :إسبانيا، فرنسا، البرتغال،اليونان قبرص، تركيا، مالطا، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، إسرائيل، الجزائر،المغرب، تونس و ليبيا، و 8 من هذه الدول تقع في الضفة الجنوبية.

الاستراتيجية:اسلوب تفكير وعمل يجيز لصاحبها التعامل بصورة صحيحة مع الاحداث وهي فن يزاولها السياسيون والاقتصاديون والاستراتيجيون لتحقيق اهداف معينة

حلف شمال الاطلسي:هو اكبر الاحلاف العسكرية في التاريخ أنشئ في (1949/04/04) من طرف الدول الغربية لمواجهة المد الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة ومازال الحلف الى غاية الان .

التعاون : محاولة تقريب سياسات او مجالات متعددة لا تؤدي حتما الى اقامة نوع من البناء المؤسساتي فالغرض هو تحقيق اتفاق في ميدان او ميادين معينة وذلك لبلوغ اهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة .

التهديد: يعبر عن ارادة الحاق الضرر بفاعل فرد او دولة ، يشترط في التهديد ان يسبب ويثير خوف الطرف المهدد .

الارهاب : هي ظاهرة تهدد الامن بصفة عامة وتعني استخدام العنف او التهديد باستخدامه باشكال المختلفة (القتل ، الخطف ، التخريب ...) بغية تحقيق هذف معين .

ان **اي** بحث لا يخلو من الصعوبات التي يتفاوت حجمها ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته،ما كان في هذا البحث، اين جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني والجغرافي الكبير الذي يحاول تغطيته خاصة اذا امتدت الدراسة الى فترة معاصرة لم يكتمل بعد نضوج تطوراتها ولم تعزز بعد نتائجها بشكل نهائي او حاسم الشيء الذي تجسد في مجموعة الثورات الشعبية بالمنطقة العربية .

الجزء الاخر هو ان المراجع المستعان بها تصل احيانا الى حد الاختلاف في فكرة واحدة مما يستدعى اعتماد الموضوعية في التحليل والاخد بالمعلومات والافكارالمتقاربة للوصول الى الفكرة المرجوة،على الرغم من انه يصعب الالتزام بالموضوعية اوالحيادية دون تحديد موقفنا امام افكار تصور"الاسلام"على انه العدو الجديد ووصف جنوب وشرق المتوسط على انه مصدر تهديد اول .

لأجل دراسة الموضوع اتبعنا الخطة التالية :

في الفصل الاول تم التطرق الى ماهية الأمن الأورومتوسطي كذا المقاربة الاوروبية للامن المتوسطي اين شمل المبحث الاول للفصل على موقع منطقة البحر الابيض المتوسط من حيث التعريف لهذه المنطقة وكذا البيئة الامنية والتهديدات الامنية التي شهدتها

منطقة البحر الابيض المتوسط ، في حين كان المبحث الثاني من نفس الفصل عن الحوارات الامنية الاورومتوسطية للدول التي شكلت كل من حوار منظمة الامن والتعاون في اوربا الشراكة من اجل التعاون ، ومن تم المبادرة الفرنسية الخاصة بالمتوسط مجموعة 5+5 .

الفصل الثاني في موضوع الدراسة ارتأيت ان يكون عن المشروع الاورومتوسطي للامن ومحدداته وكذا آفاقه المستقبلية لمكافحة الارهاب الدولي وكان ذلك بالتعرض الى تقييم المشروع الاوروبي لبناء الامن الاقليمي في منطقة المتوسطي وتعزيز الحوار من اشكالية في اعطاء تعريف للارهاب والمقاربة الامنية لمسار برشلونة ومن تم التطرق الى اخطار تعدد المبادرات الامنية في منطقة البحر الابيض المتوسط وكان هذا في المبحث الاول .

المبحث الثاني والاخير من هذا الفصل شمل الدول العربية والامن المتوسطي بما فيه مسالة الامن القومي العربي لمكافحة الارهاب اضافة الى المقاربة العربية مع المباذرة الامنية لمكافحة الارهاب الدولي ومستقبل المشهد الامني العربي كما تم التطرف الى الصكوك الدولية لمكافحة الارهاب .

في هذا البناء الهيكلي للبحث كانت محاولت القاء النظرة على الخطر الذي يهدد العالم الدولي ،وكذا أهم الآليات والتحديات لمكافحته لاسيما مع تزايد الهجمات،من هنا تتضح اهمية الموضوع والاهتمام العالمي بما فيه الاورومتوسطي بهذه الظاهرة سيما بعد احداث الحادي عشر سبتمبر التي هزة امن القوة العظمى حيث لم تتعرض امريكا في تاريخها الى ماتعرضت اليه عام 2001 فاصبح التاريخ المذكور فاصلا بين حقبتين من الزمن .

الفصل الأول:ماهية الأمن الاورومتوسطي والمقاربة الأوروبية.

يتسم المجال العالمي بتباين قوي في النمو بين دول الشمال ودول الجنوب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتعتبر المنطقة المتوسطية مثالا صارخا لهذه الظاهرة، إذ تتميز بتفاوت كبير بين قسميها الشمالي الأوربي والجنوبي الأفروأسيوي ولتخفيف هذا التباين أطلق التعاون الأورومتوسطي الذي تميز بالعديد من الخصائص نظرا لموقعه ومظاهر التفاوت في النمو بين شمال البحر الابيض المتوسط وجنوبه .

المبحث الاول :موقع البحر الابيض المتوسط ضمن الهندسة الامنية .

تعد منطقة حوض المتوسط المنطقة الأكثر تعرضا للنزاعات الدولية في خريطة العالم المعاصر و مسألة الأمن في المنطقة كانت و مازلت المسيطر الأول على إهتمام الدول المحيطة بالحوض، و إهتمام القوى الكبرى في العالم، حيث عرفت المنطقة عبر فترات

متتالية بروز إمبراطوريات إستعمارية، تلتها بعد تلاشيها ظهور قوى جديدة مثلت قطبين بارزين طالت سيطرتهما على العالم (الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي) مما عرض المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين لإنعدام الإستقرار و الهدوء و ذلك بتحويل المنطقة إلى مسرح مفتوح لتيارات الصراع الإستراتيجي لهاتين القوتين و التي كانتا تسعيين إلي السيطرة على المنطقة و إحتوائها خدمة لمصالحها و أهدافها على المستوى القريب و البعيد بحيث كانت جملة الصدمات التي عرفتها المنطقة راجعة إلى صدام المصالح الإستراتيجية للطرفين [1].إلا أن زوال الإتحاد السوفياتي أدى إلى خلق وضع جديد في العلاقات الدولية بعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة .مما أحدث تغير نمط الصراع داخل حوض. البحر الابيض المتوسط و نتساءل هنا حول إمكانية نجاح دول الحوض مجتمعة في بناء أمن متوسطي دون أن تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية .

إن الصراع الدولي الحاد حول منطقة البحر الابيض المتوسط مرتبط بالأهمية الجيوسياسية و الإقتصادية و الحضارية التي إنفرد بها هذا الحوض الذي يعتبر ذو أهمية بالغة في إستراتيجيات هذه القوى و الدول الكبرى[2] .كونه يعطيها مكاسب حيوية تزيد من قوتها في العالم عبر فترات متواصلة من التاريخ قديمه و حديثه.

المطلب الاول : تعريف منطقة البحر الابيض المتوسط .

يمتد المجال المتوسطي بين عرضي 21 و°48 شمالا، ومابين °40 شرقا و°17 غربا. ويوجد بذلك في ملتقى قارات أوربا وإفريقيا وآسيا. وإذا كان هذا المجال يضم البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل عموده الفقري، فإنه يطل على المحيط الأطلنطي غربا، والبحر الأحمر في الجنوب الشرقي، ثم البحر الأسود في الشمال الشرقي، وتحتل المنطقة المتوسطية موقعا استراتيجيا بوجودها في محور رئيسي من محاور الملاحة العالمية، ولتحكمها أيضا في مضايق ومميزات بحرية حيوية، كمضيق جبل طارق، والبوسفور، والدردنيل، وممر قناة السويس. كما أن موقع المجال المتوسطي يجعله في منطقة احتكاك واتصال بين عالمين متباينين في النمو الاقتصادي والاجتماعي هما العالم النامي في الجنوب والشرق، والعالم المتقدم في الشمال.

1- د.عبد المنعم المشاط ،" تحليل ظاهرة الأمن القومي"، **استراتيجيا**،لبنان / بيروت ،بدون ذكر دار الطبع ، العدد 52 .،جوان1988 ،الصفحة39.

2- د .عبد الوهاب الكيلاني،" الأمن الجماعي"، **السياسة الدولية**،مصر ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1988،بدون ذكر دار الطبع الصفحة 54

يتصف المجال المتوسطي بقلة السهول وسيادة التضاريس الهضبية والجبلية كالسلسلة الأطلسية، والبرانس وجبال الألب، وجبال طوروس، إضافة إلى طغيان الأراضي الصحراوية في القسم الجنوبي. ويسود به المناخ المتوسطي مع غلبة المناخ الصحراوي في الجنوب والشرق، بينما ينتشر المناخ المعتدل في الشمال وعموما فإن الإمكانات التي يوفرها هذا الوسط الطبيعي تبقى ضئيلة وشحيحة، نظرا لسيادة الأراضي غير الصالحة للاستغلال، مع تفاوت في نسبتها ما بين القسمين الشمال (73%) والجنوبي (86%).

من الناحية البشرية، يتسم المجال المتوسطي بتباين الخصائص السكانية ما بين الشمال والجنوب، نظرا لاختلاف النظم الديموغرافية بهما، فالقسم الجنوبي أكثر عددا من حيث السكان وله بنية ديموغرافية فتية، ونمو سكاني سريع نسبيا (1.65%). بينما يبدو القسم الشمالي أقل حجما من حيث عدد السكان، ويتصف بتركيبة سكانية تسود فيها فئتي الكهول والشيوخ، ويعزى ذلك إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن حيث التوزيع الجغرافي للسكان فهؤلاء يتركز أغلبهم في السواحل المتوسطية والأطلنطية، وتبرز هذه الظاهرة أكثر في القسم الجنوبي بفعل تأثير عوامل طبيعية وتاريخية واقتصادية، هناك خاصية سكانية أخرى هي أن المجال المتوسطي يعتبر من بين المناطق التي تشهد على الصعيد العالمي أكبر حركة للهجرات السكانية الدولية بشكليها القانون (المنظم) والسري ويفسر ذلك بتباين النمو بين الشمال والجنوب المتوسطيين وعموما فإن لتباين الخصائص الطبيعية والبشرية بين ضفتي المجال المتوسطي تأثير واضح على تفاوت درجة النمو بينهما. وزاد العامل التاريخي، وخصوصا ظاهرة الاستعمار، في تعميق الهوة بينهما.

يعتبر المجال المتوسطي مثال للتفاوت الصارخ بين بلدان الشمال والجنوب[1] اقتصاديا اجتماعيا حيث يظهر هذا تفاوت كبير بين الشمال والجنوب المتوسطيين في الإنتاج الاقتصادي والمبادلات التجارية من حيث الإنتاج الاقتصادي تتجلى مظاهر التفاوت في المنطقة المتوسطية في كافة القطاعات؛ ففي الفلاحة يحتل الشمال المتوسطي مركز الصدارة في كافة المنتجات الزراعية والحيوانية، ولا تبرز مكانة الجنوب المتوسطي إلا في تربية الأغنام ويفسر هذا التفاوت بعوامل عدة فالإمكانات الطبيعية بالشمال المتوسطي أوفر مما هي عليه بالجنوب المتوسطيو كذا عوامل تنظيمية وتقنية، فالفلاحة في القسم الأوربي تعتمد على سياسات هيكلية وتوظيف مكثف للبحث الزراعي والتقني؛فيما ظلت الفلاحة بالجنوب المتوسطي أقل تجهيزا، وتعتمد على زراعات بورية وتسويقية كالكروم...الخ ، اما في

1- خالد عبد اللطيف، مستقبل العلاقات بين شمال و جنوب المتوسط. السياسة الدولية،مصر :مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، بدون دار طبع ،العدد 123جانفي1996 ، الصفحة 250 .

الصناعة تبدو هوة التفاوت أكثر عمقا نظرا لتفاوت السياسات والركائز الصناعية، فإذا كان الجنوب المتوسطي يتوفر على موارد وإمكانات طبيعية هائلة من مصادر الطاقة والمعادن مقارنة بالشمال، فإن النشاط الصناعي يبدو ضعيفا ويرتكز بالدرجة الأولى على الصناعات الاستخراجية والتحويلية والاستهلاكية، أما في دول الشمال فبالرغم من افتقارها للموارد الطبيعية الا ان أسس التصنيع بها متينة تعتمد على الصناعات الأساسية والمتطورة والدقيقة كالتكنولوجيا الحيوية والإلكترونيك والتجهيزية.

يبدو عدم التكافؤ أكثر على مستوى المبادلات التجارية؛ فبلدان الجنوب المتوسطي تصدر نحو جاراتها الشمالية المنتجات الفلاحية والمعدنية والطاقية ومواد استهلاكية كالنسيج؛ وكلها مواد ذات قيمة تجارية منخفضة، بينما تصدر بلدان الشمال المتوسطي نحو الجنوب المنتجات المصنعة من معدات وآلات ميكانيكية وتكنولوجية ذات القيمة العالية، لذلك فوضعية الميزان التجاري يكون في صالح بلدان الشمال وسالب بالنسبة لأغلب بلدان الجنوب، ويعيش الجنوب المتوسطي في حالة تبعية تجارية للشمال حيث أن حوالي 55% من مبادلاته الخارجية تتم مع الشمال، في الوقت الذي لا تتعدى فيه نسبة مبادلات الشمال نحو الجنوب 5% وتفسر هذه الوضعية غير المتكافئة بعوامل تاريخية (الاستعمار)،[1] واقتصادية (تفاوت الوزن الاقتصادي بين الجانبين، نوعية الصادرات والواردات...).

ينعكس تباين الأوضاع الاقتصادية داخل المجال المتوسطي على تفاوت الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكانه. وعموما تسجل بلدان الشمال المتوسطي ارتفاعا كبيرا في الناتج الداخلي الخام خصوصا في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بينما ينخفض هذا المؤشر في بلدان البلقان والجنوب والشرق المتوسطيين. وبالنسبة للدخل الفردي فهو مرتفع جدا في بلدان الشمال حيث يتعدى على العموم عتبة 10000 دولار للفرد الواحد، بينما هو منخفض في دول الجنوب والتي قل ما يتعدى فيها مستوى 5000 دولار للفرد سنويا.،وينعكس تفاوت مستوى الدخل على تباين مستوى التنمية البشرية بين الجانبين؛ فارتفاع الدخل الفردي في بلدان شمال المتوسط يساهم في ارتفاع نسبة التعليم وتدني البطالة وجودة التأطير والخدمات الصحية وكل ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى التنمية البشرية إلى أكثر من 0.900 في هذه البلدان لتحتل مراكز متقدمة على الصعيد العالمي. وخلافا لذلك، يسجل مؤشر التنمية البشرية في بلدان الجنوب انخفاضا إلى ما دون مستوى 0.800 بسبب ضعف الدخل الفردي،وانتشار الفقر والبطالة والأمية، وضعف التأطير الصحي...لقد ساهم هذا التفاوت السوسيواقتصادي

1- د/ مصطفى بن شنان ، الأمن و التعاون في حوض المتوسط، أشغال محاضرة 08 نوفمبر 1999 ، مجلة انتقالية و استشفاف، الجزء الثاني، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية العامة، 2001 ، الصفحة 17.

الكبير بين بلدان الشمال والجنوب المتوسطيين[1] في تنامي بعض المشاكل، كالهجرة السرية، والتهريب، وتجارة المخدرات، والعنف السياسي وانعدام الأمن والإرهاب... مما حذا بالبلدان المتوسطية إلى التنسيق فيما بينها لمواجهة هذه المشاكل، فنشأ التعاون الأورومتوسطي.

المطلب الثاني : البيئة الأمنية للمتوسط .

في فترة الحرب الباردة كانت مسالة الأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط محسومة حيث ان الارتباط كان اما بالكتلة الغربية او بالكتلة الشرقية ومع مرور هذه الفترة ونظرا للتغيرات التي صاحبتها من انهيار المنظومة الاشتراكية في اوروروبا الشرقية وبروز ما يسمى اطروحة العدو الجديد ونتائج حرب الخليج الثانية ومسار السلام في منطقة الشرق الاوسط وغيرها من التحولات التي اثرت على طبيعة المشهد الامني المتوسطي ، بعد زوال الخطر الشيوعي كان العمل على خلق عدو جديد وهو دول الجنوب حيث الحركات الاسلامية التي شكلت الهاجس الامني المقلق للعالم الغربي بالاضافة الى مظاهر عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي والنزاعات العرقية والطائفية التي تشكل في مجملها دفعة مشجعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية[2] التي تخشاها اوروبا اكثر من غيرها من التحديات الاخرى برز في هذا الاطار اطروحتان :

الاولى: اطروحة نهاية التاريخ (End of History) لفرانسيس فوكوياما التي تؤكد[3] ان الديمقراطية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه بعد انتصارها على الشيوعية

الثانية :هي اطروحة صدام الحضارات(Clash of Civilization) لصاحبها صوموئيل هنغتون والتي عملت على تغيير صراع الايديولوجية الذي ميز فترة الحرب الباردة بصراع الحضارات و الثقافات حيث يعتقد هنغتون ان الصراعات القادمة التي ستسيطر على العالم في السنوات القادمة ستكون ذات طابع ثقافي[4] اي ستكون الحضارات الغربية مهددة في السنوات القادمة من طرف الحضارات الشرقية وحضارات الشرق الاقصى وبذلك يحاول بوضوح امننة الاسلام في شرق آسيا، هكذا برز توجه جديد لاحلال

---

[1] د/ مصطفى بخوش، حوض الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والاهداف،مصر / القاهرة ،دار الفجر للنشر والتوزيع ، بدون عدد طبعة ، سنة 2006 الصفحة 17.

[2] د/ ناظم الجاسور ، الابعاد الجيوستراتيجية لحوار المتوسط ، شؤون المتوسط ، العدد 106، سنة 2002،الصفحة 182.

3- د/مصطفى بخوش ، المرجع السابق ، الصفحة 31،30.

تهديد الاسلام محل تهديد الشيوعية، وبذلك توظيف مسالة الهوية الحضارة والتاكيد على ان الخطر المستقبلي سيكون القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب بين الشرق والغرب وبين المسيحية والاسلام[1] في مناقشة لاطروحة "صدام الحضارات" وتطبيقها على منطقة المتوسط عقدت ندوة في فيفري 1996 ببرلين تم التاكد من خلالها على وجود دلائل توحي بمواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي المتوسط لها خواص يمكن ارجاعها الى صدام الحضارات المسيحية و اليهودية في الشمال و الاسلام في الجنوب ، و لعل احسن مثال على هذا المأساة في البوسنة و كوسوفو التي بينت حدة التناقض القائم اين وصل الى حد التصفية العرقية فمصطلح الحضارة كخط موجه لفهم الواقع المتوسطي وحتى الدولي لكون منطقة المتوسط تتوفرعلى ثلاثة مجموعات ثقافية تتدافع فيما بينها على التاريخ متجاوزة حدود الدول وهي :

الغرب،الاسلام ، العالم اليوناني وهذه الثلاثية تشكل اعداء متكاملين وفقا لنظرة الفيلسوف برودال .

هذه الفكرة ادت الى تنامي الاحساس بالعداء تجاه دول الشمال غدته جرب الخليج الثانية اين كان تنامي التيارات الاسلامية وقيام انظمة اسلامية في الشرق الاوسط واعتبار المتوسط مسرحا لانتشارها، فدول الجنوب المنتمية الى العالم الاسلامي تجد نفسها في مواجهة الغرب المسيحي وهو ما يكرس مظاهر القطيعة والهوة بين دول وشعوب الضفتين مما يعقد سبل ايجاد اطر وتعاون وبناء الثقة .

وفقا لعلماء السياسة فان البحر الابيض المتوسط اصغر من ان يكون اقليم متميز واقرب ما يكون الى مكان لانقسام والمشكلات الضخمة ، كما يشبهون بعض الكتاب البحر الابيض المتوسط بانه مصدر تهديد او بحر غير مستقر او بحر متاعب او باختصار بحر مر [2] وذلك نتيجة لاعتبارات منها : الانجاز الديمغرافي ، الهجرة غير الشرعية[4] ، التخلف الارهاب .

ان منطقة البحر الابيض المتوسط تحولت الى خط مواجهة بعد زوال خطر الشرق اين اصبح حوض البحر الابيض المتوسط الخط الفاصل بين الشمال والجنوب في النظام العالمي والذي يعد في الحقيقة اكثر من مجرد حدود فاصلة بل يتعداها الى

1-بشارة خضر ، كيشار كايرون ، اوروبا في مواجهة الجنوب ، ترجمة اديب نعمة ،لبنان/ بيروت ، دار الفرابي ،سنة 1992 ، الصفحة 93،94.

2-د.مصطفى بخوش ، البحر الابيض المتوسط بعد الحرب الباردة ، المرجع سابق ، الصفحة 36.

3-عبد النور بن عنتر ، الدفاع الاوروبي العربي ، شؤون الاوسط ، العدد 31 ، سبتمبر 1997 ، الصفحة 36 .

4-Barry R .Posen European Union And Defense Policy Response to Unipolarity ? Security Studies. Vol 15N°2 .2006 p 178)

انكسارا بين منطقة شمالية مكونة من بلدان جنوب اوروبا ترى مستقبلها في الاتحاد الاوروبي ولا تعرف مشاكل امن فيما بينها كاعدا بؤرة الثوتر البلقانية على الجانب الشمالي وهي دول متفوقة عسكريا ومنظمة الى اكبر حلف عسكري (حلف شمال الاطلسي الناتو NATO) ومنطقة جنوبية مكونة من بلدان عربية مقسمة وبهذا فان الاتحاد الاوروبي متماسك مقارنة مع البحر الابيض المتوسط الممزق وبالتالي ينظر الى دول الجنوب كتهديد لدول الشمال وتبقى افقية البعد اي جنوبية ـ جنوبية اكثر منها جنوبية ـ شمالية لا سيما في غرب المتوسط .

في هذه المنطقة هناك مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر و المغرب ومشاكل بين دول اخرى ومخاطر مواجهات عسكرية بينهما باستثناء الازمات المغربية ـ الاسبانية حول سبة ومليلية يصعب مواجهة عابرة للمتوسط من جهة وتبقى مخاطر الصراع على بحر ايجة بين اليونان وتركيا قائمة ونفس الشيء للصراع العربي الاسرائيلي ما يعني ان بؤرة الثوتر والصراعات المسلحة الكامنة حول المتوسط ليس مجرد نظرية _مما يؤثر على المناخ الامني الاقليمي[1]، في اطار القراءة الجديدة للامن انشأت دول اوروبا الجنوبية في سنة 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط على اساس مفهوم "مهمات بترسبرغ Petersberg" وهما اوروفور وورومارفور " لقد اعتبر تشكيل القوتين اشارة الى ان المقاربات الامنية الاوروبية لا تستثنى المقاربة الهجومية اوروبا اعتبرت نفسها في خطر مع ظهور التهديدات صاروخية في ليبيا وتطوير سوريا لامكانيات انتاج اسلحة كميائية ، لذلك قامت كل من المانيا وايطاليا بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية لتطوير نظام دفاع مصمم خصيصا للمتوسط ، كما شرعت بعض الدول الاوروبية في انشاء نظم دفاعية بصواريخ بهدف اعتراض تهديدات محتملة لاطلاق صواريخ من الضفة الجنوبية وبذلك فقد وظفت اطروحة "التهديد القادم من الجنوب " لقد فوجئت الدول العربية بانشاء هاتين القوتين واعتبرتهما موجهتين ضدها وتراوحت ردود الافعال تجاه ذلك بالتنديد والشجب كان اولها رد الفعل الليبي الذي حذر من الانعكاسات الامنية لقوة التدخل السريع على الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط تم تلتها مواقف تونسية و مصرية [2]، لقد بررت الدول الاوروبية انشائها للقوتين الى ان دورها ينحصر في القيام بمهمات انسانية وان انشائها جاء وكأنه انجاز للحوار الامني الذي يربط اوروبا بالدول المتوسطية كما ان تشكيلها كان في ظرف تشهد فيه منطقة الشرق الاوسط ثوترا كبيرا بين اسرائيل وسوريا ، كما تزامن

1ـد/ غيدو ليزي ابعاد الاتفاقيات الامنية العسكرية العربية ـ الاوروبية ، من اعمال الملتقى الدولي الخامس حول العلاقات العربية الاوروبية حاضرها ومستقبلها ، باريس ، مركز الدراسات العربي الاوروبي ، بروكسل ، 9-1997/02/11، الصفحة 181.

2 عبد الرفيق كشوط ، مقاربة الاتحاد الاوروبي للامن و الدفاع وموقف الجزائر منها ، من اعمال الملتقى الدولي : الجزائر والامن في المتوسط : واقع وافاق ، جامعة قسنطينة ، افريل 2008، الصفحة 286.

مع ربط اسرائيل لشبكة الاقمار الاصطناعية الامريكية للمراقبة العسكرية ،عليه يستخلص ان اوروبا ومحاولة منها لتحقيق الامن في منطقة المتوسط اصبحت تمزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية، لقد عمل الاوروبيون الى ايجاد عدو جديد كان جنوب المتوسط بالدرجة الاولى والذي اعتبر مصدرا للتهديدات الامنية الجديدة ،التي حددتها وثيقة الاستراتيجية الامنية الاوروبية سنة 2003 بشكل واضح .

المطلب الثالث : التهديدات الأمنية لمنطقة البحر الابيض المتوسط .

ان التحولات البنيوية الكبرى في السياسات العالمية نمطا جديا من التصورات والادراكات حول الامن و التهديد فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان عسكريا بالدرجة الاولى صارالتهديد الجديد شاملا ومركبا لذا اصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الامن الاوروبي ترتكز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من الجنوب وبالتالي تحول تهديد امنه من جهة الحدود الجنوب اين اصبحت التهديدات الرئيسية التي تواجه اوروبا هي:الارهاب الدولي اسلحة الدمار الشامل فشل الدولة،الجريمة المنظمة،الهجرة غير الشرعية الارهاب الدولي ظهر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي كنمط من انماط الارهاب الجديد تظهر المنطقة الاورومتوسطية من المناطق الاكثر استهذافا من قبل الارهاب لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي وموقع استراتيجي وثرواث ، لقد احتلت ظاهرة الارهاب مكانة هامة ضمن الدراسات الامنية الجديدة من حيث المنظور البنائي الارهاب، لذلك فيعد الارهاب نتيجة حقيقية اجتماعية والسؤال الذي يطرح نفسه هو :
ماهو الإرهاب ؟وماهي استراتيجيته وحوافزه؟

يمكن الاستدلال من خلال نتائج دراسة تجريبية لبناء استطرادي لظاهرة الارهاب من ارهابي معين الى جماعة ارهابية وهي القاعدة AL –Qaeda حيث كانت تربط القاعدة بالارهاب ، هذه النظرة الغربية للقاعدة ، فالسياسات الغربية لمكافحة الارهاب ليست رد فعل مباشر لما هي عليه القاعدة بل هو ترجمة الغرب لهذه المنظمة ،اشار فرانك فريدي الى مقاربة ثقافة الخوف وهي مقاربة بنائية بقوة اين افترض بان الانشغال الحالي بالتهديدات[1] الامن مؤشر على الميل الى التركيز على السمات التدميرية للحياة العادية بالتالي هذه الفكرة تجدرت وروج لها من قبل السياسيين والصحفيين وخطابات الامن تبنى اجتماعيا من جهة مؤسسات مهيمنة مثل الحكومة الشرطة ، واجهزة الاعلام سواءا عمدا او لا وبالتالي فان هذه الوكالات كانت متواطئة في خلق مناخ الخوف حول الارهاب

-1*Rainer Hülsse , Alexander Spencer , "The Metaphor of Terror : Terrorism Studies and theConstructivist Turn", Security Dialogue , Vol.39 , N° 6 , December 2008, P.57-2*

ومن خلال الفكرة التي عرضها فرانك[1] كون نظرته تشير ببساطة الى الى التهديدات ليست ذات طبيعة موضوعية بالرغم من ان المناهج المؤسساتية لتقدير الخطر قد تسعى الى قياس التهديدات بموضوعية و بالتالي فالخطر مفهوم ذاتي وليس مستنذ بالضرورة الى تقدير كمي .

ان نختلف الدراسات حول موضوع الارهاب والدارسون التقليديون يريدون تاسيس ميزات المنظمات مثل تركيبتهم ماليتهم،استراتيجيتهم،اهذافهم،نجد اما اهداف ومقاصد الارهابيين تنسب ببساطة الى اهمال الظروف الردية كذوافع وخبرات الارهابيين ، ذهنياتهم ونظرتهم للعالم ولذلك فان الدارسون يدعون الى الدراسة والبحث حول مسالة الذاتية الارهابية Terrorist Subjectivity وفهمها ، لقد استغلت الحركات المتطرفة والظروف الصعبة التي تمر بها دول الجنوب المتوسط من فقر و حرمان و لا عدالة في توزيع الدخل والثروة عدم احترام الفرد وحقوق الانسان اضافة الى استبذاذ الحكم فيها كان سلاحها في ذلك الارهاب الذي انتقل من اطار قومي ضيق الى اطار اكثر شمولية وعابر للاوطان والقارات .

حيث ان احداث 11سبتمبر 2001 بمثابة النقلة النوعية من الارهاب داخل الدول الى ارهاب عالمي، لقد اشار رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير سنة 2004 في قوله " نحن يجب ان نكون متيقظين كليا تجاه التهديد لان كل البلدان الرئيسية حول العالم تواجه نفس التهديد " [2] في اشارة منه الى عالمية التهديدات خاصة التهديد الارهابي كما ساهمت هذه الاحداث بشكل فعال في بلورة التقدير الاوروبي للتهديدات الامنية فقذ صنف الاتحاد الاوروبي ظاهرة الارهاب في خانة التحديات [3] الامنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية الى اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة كتفجيرات باريس ، مدريد الهجمات على القطار الانفاق في لندن سنة2005 وكذا انفجار بروكسل في بلجيكا .. الخ .

1*Gabe Mythen , Sandra Walklate, "Terrorism , Risk and International Security the Perils of Asking What If?" , Security Dialogue, Vol.39, N° 23, April 2008, P.22*
Gabe Mythen , Sandra Walklate ,Op.cit, P.224.

/-2Doron Zimmermann,"The Transformation of Terrorism , the New Terrorism Impact Scalability and the Dynamic Reprocal Threat Perception ", zurcher beitrage , 2004 , p 23.
http://www.ciaonet.org/coursepack/cp03g-07pdf
-3Gabe Mythen sandra walkate op . cit p 224.

التهديد الثاني هو اسلحة الدمار الشامل فبالنظرالى حجم الخسائرالتي يمكن ان تسببها اسلحة الدمار الشامل على المستوى البشري والمادي والبيئي وامتداد تاثيراتها الزمانية والمكانية حيث تعتبر خطرا يفوق في حدته ومظاهره الارهاب الدولي،وما زاد من خطورة هذه الاسلحة تفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية العلمية، يبقى السيناريو المخيف اكثر من احتمال حصول التنظيمات الارهابية على هذه الاسلحة واستخدامها بشكل عشوائي،[1] لقد اصبحت الدول الاكثر ضعفا وتخلفا التي تعاني من الاضطرابات في جميع الميادين عاملا فعال في تهديد استقرار العالم والمنطقة الاوروومتوسطية على حد السواء .

لقد اصبح الحديث عن الارهاب الدولي الجديد والجريمة المنظمة الجديدة كظاهرتين تعتمدان على وسائل تتجه نحو التقارب والتقاطع كاشارة الى وجود علاقة بينهما فظاهرة الجريمة المنظمة مثل الارهاب تطورت في فترة ما بعد الحرب الباردة اكتسبت خصائص عابرة للدول كنتائج للعولمة والثورة التكنولوجية واصبح لمفهوم الجريمة العابرة للاوطان صدى لدى الدوائر المختصة ومراكز الدراسات الشيء الذي ادى الى بروز اتفاق دولي على ضرورة محاربة الظاهرة من خلال مؤتمر بالارم في ديسمبر 2000 حيث تم التوقيع على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة من طرف 120 دولة واصبحت المنظمات الاجرامية [2] تعتبر مثل المؤسسات الاكثر تخصص ولكل واحدة نشاطها الغير الشرعي (تهريب المخدرات،الاسلحة، النساء، المهاجرين غير شرعيين ...الخ)... ان انتشار الدول الضعيفة و الفاشلة ادى الى انتشار و توثيق الرابطة بين ظاهرتي الارهاب و الجريمة المنظمة و التفاعل بينهما في عدد من الدول ليصبح الارهاب والجريمة المنظمة والفساد التحالف الذي ينمو في المناطق الرمادية من العالم ، لقد ارجع بعض الدارسين ان العلاقة بين ظاهرتي الارهاب و الجريمة المنظمة الى علم الاجرام و النزاعات حيث ان النزاعات المسلحة في الدول يعمل على توطيد العلاقة بين الظاهرتين .

لم تعد الجريمة المنظمة وحدها من لها علاقة بالارهاب الدولي بل يوجد مشكلة اخرى قد تكون العصب المغذي لهذه الظاهرة حيث ان منطقة البحر الأبيض المتوسط أصبحت تشهد مشكلة في تفاقم متزايد وهي الهجرة غير الشرعية خاصة في منطقة شمال افريقيا ودول الساحل الإفريقي الفقير وأصبح خطر انتقالها الى اوروبا التي ترفض استقبال المزيد من المهاجرين غير المؤهلين ولذلك لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد

1- - علي محمد علي ، اوروبا آمنة في عالم افضل

2-http://www.ciaonet.org/coursepack/cp03g-07pdf

للأمن في منطقة المتوسط والامن داخل القارة الاوروبية فالهجرة كظاهرة عابرة للاقاليم تشكل رهانا اجتماعيا فالشمال ينظر الى العلاقة مع الجنوب على انها علاقة تترجم بأزمة حول مسالة اندماج المهاجرين والذي يولد ازمة تعدد ثقافات .

اما الجنوب فينظر الى العلاقة مع الشمال على انها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي، لقد اعتبرت الهجرة كقضية سياسية حاسمة في القرن في اوروبا وصنفت كاحدى المشاكل التي تواجه اوروبا باجماع 82%من اعضاء البرلمان الاوروبي عليه تمت الاشارة الى ضرورة النظر الى هذه القضية كمسالة امنية تحتاج الى عمليات تعاون وتنسيق على اكثر المستويات (الشرق الاوسط من المغرب الى باكستان شرقا ومن سوريا الى الصومال جنوبا)على افتراض ان منطقة البحر الابيض المتوسط ليست منيعة من الانماط الاقليمية التي تحدث عالميا السؤال المطروح هو هل يمكن تخيل خلق نظام امن جماعي اقليمي في المنطقة يستند على اساس اجراءات بناء الثقة او على الاقل اساس بناء الشراكة .

يفترض ان البحر الابيض المتوسط يمكن ان يكون متجانسا للاقليم المتوسطي بمعنى اخر ان الاقاليم التي تحيط بالبحر الابيض المتوسط والمتضمنة لانظمة فرعية مختلفة للدول ترتبط باوطانهم ومؤسساتهم وهويات الناس هي التي تحت على التعاون بهدف مواجهة تهديدات مشتركة تنبع من تلك المنطقة الجغرافية المعينة ، فاذا كان حوض المتوسط فضاء لتعدد الهويات والثقافات والتجارب السياسية الاقتصادية و الاجتماعية بضمه لاوروبيين وعرب متوسطين ،[1] فالاختلافات لا تنفي اقامة ترتيبات تعاونية للبحث عن حلول جماعية لقضاياها واهتماماتها المشتركة وهو ما يفترض وجود **ثقافة امنية** تعني الاشكال و الممارسات المختارة من قبل الحكومات الوطنية لبناء ترتيبات الامن الجماعي، هذا النوع من التفكير والتصور جعل الساسية الاوروبية تتجه نحو اتخاد اشكال جديدة للتعاون المؤسساتي الاقليمي يتضمن حوارات امنية وشراكة متعدة وثنائية مع جيرانها المتوسطيين .

المبحث الثاني : الحوارات الأمنية الاورومتوسطية للدول .

1- عبد النور عنتر ، البعد المتوسطي للامن الجزائري ، المرجع السابق ، الصفحة 22.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتسارع الاحداث في اوروبا الشرقية وتوحيد المانيا تطور ديناميكية العملية الاندماجية في اوروبا منذ توقيع على معاهدة ماستريخت وتداعيات حرب الخليج الثانية دور في زيادة الاعتمامات الاوروبية بالقضايا الامنية خاصة بعد انتقال مصدر التهديد من الشرق الى الجنوب والتحول في طبيعة التهديد ذاته وبعد ان اثبتت السياسة المتوسطية منذ التسبعينات عدم قدرتها على التكيف او مواكبة هذه التحولات و التغيرات الدولية الحاسمة الشيء الذي جعل الدول تقوم الى استحداث سياسة اكثر جراءة تمكنها من مواجهة التحديات الدولية والاقليمية وبهذا تسعى من خلالها الى توفير وخلق كل الاجراءات التي ترمي الى مبادرات التي ترمي الى بناء و تحقيق الامن كونه لعامل المشترك للتعاون المتوسطي الشيء الذي يترجم الى مبادرة وحوار في اطار سياسة شاملة جاء على راسها مؤتكر الامن والتعاون المتوسطي منتذى 5+5[1] ثم التاسيس لعدة منظمات ومنتديات خارج نطاق صلاحيات الجماعة الاوروبية ومؤتر الامن و التعاون.

المطلب الاول :حوار منظمة الامن والتعاون في اوروبا.

انتقل مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا من كونه مسارا الى منظمة وكنتيجة لذلك كان من المنطقي تغيير اسم مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا الى منظمة الامن والتعاون في اوروباOrganisation for Security and Cooperation in Europe قد سمحت هذه الإصلاحات للمنظمة الى لعب دور اكثر اهمية في ميدان الامن الاوروبي [2] تعكس منظمة الامن و التعاون في اوروبا المقاربة الشاملة لمفهوم الامن التي يتباناها الاتحاد الاوروبي انطلاقا من مسار هلنسكي 1975 حيث خلال هذا المؤتمر تم مناقشة مسائل الامن في المتوسط واقر بالعلاقة الوثيقة بين الامن الاوروبي و الامن المتوسطي عليه تم دعوة الدول المشاركة الى تقوية علاقاتها مع لدول المتوسطية بهدف ترقية الامن والاستقرار في منطقة المتوسط [3] ذهب الى الحديث الى ابعد من ذلك بالتوسيع وتعميق الاتصالات و الحوار مع الدول المتوسطية في سبيل المساهمة في السلم وتخفيض القوات المسلحة في المنطقة وتدعيم الامن،كانت الجزائر انذاك تتزعم حركة عدم الانحياز واكذت منذ بداية المشاورات الاولى لعقد هذا المؤتمر ضمن الهندسة الامنية

-1http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=232461%3Fprint ،http://www.maghrebarabe.org/ar/interventions.cfm?id=28

) 2- *Walter Kemp and Others, OSCE hand book, 3rd Secretariat of the OSCE, Vienna, 2000, P.15.*

-3http://www.osce.org/publications/hand book/files/handbook.pdf

لمؤتمر الامن و التعاون في اوروبا ، هذا البرنامج لم يتحقق لعدة اسباب منها مناخ الحرب الباردة ، الصراع العربي الاسرائيلي انقسامات خاصة بالضفة الجوبية ، تم اعادة احيائه في منتصف التسعينيات مع منح منظمة الامن والتعاون في اوروبا لكل من الجزائر و مصر واسرئيل ، والمغرب وتونس تم الاردن صفة الشركاء المتوسطيين من اجل التعاون لقد كان الهدف من هذه المباذرة وبا يعاز من ايطاليا و اسبانيا انشاء مؤتمر الامن والتعاون في اطار حوض البحر الابيض المتوسط على غرار مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي وتم طرح الفكرة باقراح من ايطاليا واسبانيا مشترك في مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي في **بالما دي مايوركا** عام 1990 باسبانيا على ان يشارك في المؤتمر جميع دول المنطقة من البرتغال غربا الى ايران شرقا وتتمل المبررات التي تستند اليها المباذرة الايطالية الاسبانية [1] للتعاون الامني الاوروبي الى مجموعة من النقاط :

ـ علاقة وثيقة بين اوروبا و استقرارها و امن المتوسط باعتبارها ان حوض البحر المتوسط يمثل عمقا استراتيجيا لا يمكن تجاهله من قبل الدول الاوروبية.

ـ اندلاع حرب الخليج الثانية ومدى تاثير امن اوروبا و استقرارها بما يجري في منطقة الشرق الاوسط .

ـ زوال خطر الصراع شرق غرب يفرض على اوروبا جغرافيا و تاريخيا عدم تجاهل واقع الدول المتوسطية.

ـ بروز قضايا و مسائل امنية جديدة منها :

تنامى الهجرة السرية من السواحل الجنوبية للبحر المتوسط الى الاتحاد الاوروبي وترتبط هذه الظاهرة بقضايا منها البطالة وعدم الاستقرار السياسي والضغوط الديمغرافي التخوف من ظاهرة الاصولية الاسلامية وما ينجر عنها من احتمالات عدك الاستقرار، التباين بين دول شمال البحر الابيض المتوسط [2]جنوبه في الامكانات التنموية وما ينجر عنه من لآثار سلبية ، اضافة الى الحلافات بين الدول العربية واسرائيل وما يشكله من تهديد محتمل لدول المنطقة ، بعد اطلاق الحوار حاولت الضفة الجنوبية للمتوسط تضيح العلاقة بين الاطار الاوروبي للامن و الاطار المتوسطي عن طريق المشاركة الكاملة في الاشغال وتوسيع نطاق العمل الى كامل الدول المتوسطية لكن رغم سعي مالطا الحثيث لاقناع المؤتمر بتوسيع قائمة الدول المتوسطية غير المشاركة الى بلدان الخليج ومنظمة

1 ـ ـ اسامة فاروق مخمير ،"ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة ؟ ملف الاهرام الاستراتيجي ،بدون دار النشر ، العدد 168، السنة 14ديسمبر 2008 ،الصفحة 82.

2ـ سمعان بطرس فرج الله ، مصر و الدائرة المتوسطية : الواقع و المستقبل حتى 2020 ، مصر ، دار الشروق ، 2002 ، الصفحة 53 .

التحرير الفلسطينية الا انها لم توفق في ذلك [1] عارضة الولايات المتحدة الامريكية هذه البلدان امكانية تقديم مساهمات في اجتماعات المجلس الوزاري للمؤتمر فكان ابقاء كل من سوريا و ليبيا بدعوى دهمهما للارهاب و كذا التسبب في عدةعمليات إرهابية[2] مثل قرصنة الباخرة " أشيل لورو " و كذا إسقاط الطائرة بانام الأمريكية (دي سي10) وهو الامر الذي خلق في مسالة اقحام مشاكل منطقة الشرق الأوسط مما ادى الى تعقيد مسالة المفاوضات بين الدول المتوسطية ، مع نهاية عام 1994 انشات منظمة الامن و التعاون في اوروبا بقمة بودابست مجموعة اتصال الخبراء بهدف تطوير الاتصالات لتسهيل تبادل المعلومات و الافكار حول القضايا المشتركة و تشجيع الاجراءات بناء الثقة بين الطرفين عن طريق ندوات سنوية تتضمن شفافية النشاطات العسكرية والقوات المسلحة و القدرات العسكرية.

المطلب الثاني : المبادرة الفرنسية الخاصة بالمتوسط مجموعة 5+5 .

اجتماع دول غرب المتوسط يعود لسنة 1983 باقتراح من الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) وهذا بعد زيارته الى الرباط لانشاء مجلس التعاون لغرب المتوسط يضم كل من : المغرب، الجزائر، تونس، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا،في حين لقي اعتراض بعض الدول المغاربية كالجزائر التي تشكل محاولة لارساء حوار اورو- عربي نظرا لاستبعاذ بعض الدول مثل مالطا وليبيا ولتجاهلها الصراع العربي الاسرائيلي [3]، خلال سنة 1990 اعيد ايحاء المبادرة اين عقد اجتماع روما الذي شاركت فيه كل من ايطاليا ، فرنسا ، اسبانيا ، البرتغال والدول المغاربية الخمسة الى جانب مالطا كعضو مراقب خلال هذا الاجتماع تم الاعلان عن تشكيل مجموعة (4+5) التي اصبحت (5+5) بعد انظمام مالطا الى المجموعة خلالها تم تبني فكرة غرب المتوسط كاطار للتعاون وتم عقد الاجتماع الوزاري الثاني في الجزائر في اكثوبر 1991 الذي انبثق عنه احداث ثماني فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج التباذل والتعاون بين دول غربي المتوسط اين كان من المفروض عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992 بتونس الا ان هذا الحوار تعطل بسبب العقوبات الامنية على ليبيا في جانفي 1992 .

لقد تجمد الحوار على امتداد عشرية كاملة من 1991 الى غاية 2001 اين تم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة خلال اجتماع وزراء خارجية اعضاء

1ـ طه المجذوب ،" الأمن الأوروبي -المتوسطي من وجهة نظر مصرية". **السياسة الدولية**، مصر :مركز .الدراسات السياسية و الإستراتيجية السنة 32 ، العدد 124 .أفريل1996 ، الصفحة 98 .

2 مالك عوني "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط "، السياسة الدولية ، مصر ، الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة 30 ، العدد 118، اكتوبر 1994 ، الصفحة 106 .

المجموعة في جانفي 2001 بلشبونة ببادرة برتغالية اين شهد مشاركة ليبيا ولقد تبلورة العوامل التي ادت الى تنشيط هذا الاجتماع الى :

1- تراجع مسار برشلونة ،2- اطلاق الولايات المتحدة الامريكية لمشروع شراكة مع مغاربية (مباذرة ايزنسات)، 3- توقف عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية، تداعيات تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، 4 - تفاقم ظاهرة الهجرة السرية وتخوف الدول المغاربية من تجاهل الاتحاد الاوروبي لهذا خاصة بعد توسيعه شرقا في 2004 بانظمام عشر دول من اوروبا الشرقية دفعة واحدة ،.تعتبر هذه المباذرة من ابرز المبادرات الاقليمية والتي شهدت نجاحا لعدة اعتبارات منها :

ان هده المباذرة جمعت دول غربي المتوسط كما انها شملت منطقة منخفضة الحدة في بؤر الثوتر وهي منطقة استقرار نسبي عكس منطقة الشرق الاوسط ، فاعتبرت انها مباذرة مرنة غير مؤسسة وتعمل وفق اجندة محددة .

خلال سنة 2003 عقدة قمة بتونس والتي تعتبر حدثا تاريخيا لانها تعتبر اول قمة بعد ادخال الامن في اطار التعاون شهدت هذه القمة بعض الفروقات في وجهات النظر حيث قبل احداث 11 سبتمبر كان هناك نوع من الحذر في الحديث عن ظاهرة الارهاب ، بعد هذه الاحداث بذا الحديث بنفس الالفاظ عن هذه الظاهرة اين كان ابرز الملفات التي اهتم بها قادة 5+5 الملف الامني السياسي من اجل تطوير التنسيق لمكافحة الارهاب وتم التوقيع على مدونة السلوك في الذكرى العاشرة لمسار برشلونة ، ان التفاعل بين العامل الجغرافي والهموم الامنية لاوروبا الغربية والتي ترتكز في الجنوب (الهجرة السرية) ساهم في تفعيل هذه المباذرة ماجعل دول القوس اللاتيني تدافع عن الدول الجنوبية باعتبارها قريبة [1] لقد تم تفعيل الجانب الامني والدفاعي للمجموعة خلال سنوات 2004 الى 2005 وكان دعم البعدين الامني و الدفاعي بشكل كبير ، الا انه اعيب عليها كما شهدت هذه المباذرة العديد من النقائص فرغم انها تساهم في خلق جو من الثقة بين مختلف الاطراف الا انها اخفقت في خلق اجراءات بناء الثقة بين دول المغاربية اضافة الى الثوتر في اطار العلاقات البينية المغاربية - المغاربية،[2] ان مقررات الاجتماعات تعكس نوعا من التحديد المسبق للاوروبيين لاجندة التعاون بين الافراد وغياب تصور مشترك حول القضايا فيصبح الامر وكانه تفويض الاخر في معالجة امنية لقضية ما

1- المنذر الرزقي الحوار 5+5 دفع جهوي لمسار اقليمي .ma/img /doc/afkar7.doc.abhathoo.net.http://doc

2- الواقع الامني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الامن ، اعداد الطالب : عزيز نزري ، جامهة الحاج لخضر ، باتنة ،السنة الجامعية 2011-2012 .

مشترك فيها وبهذه الطريقة يجعل الاتحاد الاوروبي الدول الاخرى كحراس للضفة الجنوبية والحدود المتوسطية وبالتالي فان المباذرة التي اوجدها الرئيس الفرنسي قد حركتها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط بحكم الجوار الجغرافي والارث التاريخي الا ان الهدف الحقيقي قذ يكمن في فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي والشرقي تفاديا للصراع العربي الاسرائيلي .

اما الاهتمام شرقي المتوسط فقد قدمت مصر مشروعا لمنتدى حوار التعاون في البحر المتوسط رغم انه لم يكن له الدور الاساسي في المنظومة المتوسطية باعتبار قراراته مجرد توصيات تلتزم بها الدول الاعضاء وفق لمبدأ حسن النوايا [1].

شرع اتحاد اوروبا الغربية بداية 1993 في حوار امني مع الدول المتوسطية هي كل من الجزائر ، المغرب، موريتانيا، تونس ، بعدها انضمت مصر عام 1994 تم اسرائيل عام 1995 و الاردن فيما اقصيت ليبيا بسبب قضية لوكربي وقد كانت هذه المباذرة تجسيدا لاقتراح البرتغال لاقامة حوار امني مع دول المغرب العربي [2] اين اصبحت اوروبا تنظر للمتوسط كمنطقة واحدة امنيا لقد بني الحوار على اساس مهمات بترسبرغ هذا الاجتماع كان في أوروبا الغربية بالمانيا سنة 1992 اتفقت الدول الاعضاء على وضع وحدات عسكرية **اوروفور و اورومافور** تحت قيادتها للقيام بعمليات عسكرية تساهم في الدفاع المشترك الى جانب مهمات انسانية او اجلاء رعايا مهمات حفظ السلام و مهمات قتالية لادارة الازمات وعمليات احلال السلام ، من خلال هذا اللقاء اعطيت تعليمات للامانة العامة للاتحاد للبدء في حوار مع الدول المغاربية وبعد نقل مقر الاتحاد الى لكسمبرغ في 1994 تمحور الحوار حول قضايا الامن في المتوسط وسطرت مجموعة من الاهداف منها :

- المساهمة في استقرار المنطقة شفافية النشاطات العسكرية تفاديا لادراكات الخاطئة للتهديد.
- تقوية اجراءات الثقة المتباذلة وفض النزاعات بالوسائل السلمية .
- العمل على الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل .

---

[1] - -*Fernanda Faria " The Mediterranean :A New priority in Portuguese policy ", Mediterranean Politics , Vol.1 , N° 20, Autumn 1996, P .221.*

[2] التصور الامني الاوروبي نحو بنية امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط ، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون و الامن ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الطالبة جويدة حمزاوي ، السنة الجامعية 2010،2011 .

لاحظت الدول العربية ان النشاطات العسكرية للاتحاد الاوربي قد تشكل تهديدا لامنها فقام الاتحاد بشرح هذه النشاطات بدعوة بعض الدول العربية لارسال ممثلين عنها لحضور مناورات عسكرية بالمتوسط تقوم بها قوات الاتحاد اين حضر مراقبون من المغرب و الجزائر و مصر وتونس كمناورات ترامونتا Tramonta 94 الاسبانية الفرنسية الايطالية التي تمحورة اساسا حول عمليات لاجلاء رعايا اوروبيين ، فيما واصلت دول اوروبا الغربية التشاور مع الدول العربية وتقديم توضيحات عن نشاطاته العسكرية في المتوسط [1] .

إن الشراكة الأوروبية – المتوسطية تضع المسألة الأمنية في سلم أولوياتها، بما يعني ذلك محاربة الحركات الإسلامية الأصولية، وما تسميه بالإرهاب، أي إدانة عمليات المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان، وفلسطين المحتلة، وتعتبر الانفجار الديموغرافي والهيكل السكاني، والهجرة فيما يتعلق بالعلاقات مع المغرب العربي أهم مصادر الخوف الأوروبي. ومن هذا المنطلق، فإن أوروبا تضع الشراكة السياسية والأمنية قبل الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

كما أن الشراكة الأمنية تندرج في سياق تحقيق " مفهوم الأمن الغربي الشامل " الذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الشراكة الأمنية الغربية سابقة على الشراكة المتوسطية ومتقدمة عليها، بكل ما يعنيه ذلك من اختراق لنظام الأمن القومي العربي ومن إلغاء له[2]، عملت الدول الأوروبية على تعزيز التعاون الأمني بين الدول المتوسطية فتقدمت فرنسا ومالطا بمشروع ميثاق أمني أوروبي متوسطي، رفضته الدول العربية، لذا تم تغيير اسمه، وأصبح يشار إليه بمشروع الميثاق الأوروبي – المتوسطي. ويكمن جوهر هذا المشروع في طرح فكرة "قواعد السلوك" ينبغي بموجبها على كل الدول الأعضاء في الشراكة أن تلتزم بها في نهاية المطاف.إذا كان من المفترض أن تشتمل هذه القواعد على التزام كل الدول المشاركة في الشراكة في حل النزاعات سلمياً، ورفض اللجوء إلـى استخدام العنف، وانتهاج خيار الحوار عند اندلاع الأزمات، إلا أن هذه القواعد عينها، لم تكن تشتمل على تعريف ملموس أوضح لمفهوم "الاكتفاء الذاتي الأمني" الذي كان قد تم الاتفاق عليه

1- *Fred Tanner, "An Emerging Security Agenda for the Mediterranean", Mediterranean politics , Vol , N° 3 , Winter 1996 , P. 290*

2- محمد صالح المسفر – الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية – بحث منشور في كتاب : العلاقات العربية – الأوروبية حاضرها ومستقبلها – مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، الطبعة الأولى 1997الصفحة 141 .

بشكل عام في إعلان برشلونة، أي أنه كان يفترض أن توضع قواعد لمستوى التسلح الذي يعد كافياً وغير هجومي.

من خلال ما سبق يستخلص ان المفهوم الأوروبي للأمن يقوم على مسألة التعاون الأمني والإبقاء على ذلك الاختلال الجذري في التوازن الإستراتيجي بين الدول العربية والكيان الصهيوني، الذي يرفض رفضاً قاطعاً مناقشة احتكاره لأسلحة الدمار الشامل, وخصوصاً منها النووية، فضلاً عن احتلاله للأراضي العربية، والعمل على تهويد كامل فلسطين، والقدس. وهذا ما جعل بعض الدول العربية, ترفض المفهوم الأوروبي للأمن، ما دام هذا المفهوم يخدم مصلحة الصهاينة، وما دامت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها "إسرائيل" تعملان على تصفية الصراع العربي – الصهيوني وبالتالي تصفية قضية فلسطين، الأمر الذي يتناقض جذرياً مع عملية بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، خصوصاً وأن نهاية الحرب الباردة أفسحت في المجال للولايات المتحدة الأمريكية لكي تفرض هيمنة القطب الأوحد على العالم، وعلى منطقة الشرق الوسط من خلال مشروع الشرق أوسطية الذي يتصدر ريادته الكيان الصهيوني لربط هذه المنطقة من العالم بشبكة مصالح أمريكا.

اذا كانت الشرق أوسطية هي المحور الرئيسي من علمية السلام في المفهوم الأمريكي – الصهيوني، حيث يشكل الكيان الصهيوني مركزها، لجهة سعيه إلـى الاندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعية والسياسي للأمة العربية، فإن الإتحاد الأوروبي هو محور المتوسطية، التي تعتبر خطوة متقدمة في السياسة المتوسطية الجديدة لأوروبا تكرس هوية متوسطية لبعض العرب، وأخرى شرق أوسطية، ولن يكون ذلك إلا على حساب الهوية القومية العربية الإسلامية للعرب.

في الواقع المشروع المتوسطي يتقاطع في نقاط أساسية مع المشروع الشرق أوسطي، إن لم نقل بأن المشروعين كليهما يتكاملان. وإذا كانت علمية السلام التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد بمبادرة أمريكية قد جاءت إثر الهزيمة العربية في حرب الخليج الثانية، وانهيار النظام الإقليمي العربي، وخضوع الوطن العربي لإملاءات واشنطن حيث أصبح تأثير الضغط الأمريكي مؤثراً في صناعة القرار السياسي في معظم الدول العربية، فإن دور الإتحاد الأوروبي تمثل في تقديم المساعدات المالية والتقنية للكيان الفلسطيني الهزيل في الضفة الغربية، الذي نشأ عن اتفاقيات أوسلو[1]، وتعزيز عملية السلام من خلال المحافظة على بعض

[1] اتفاقية اوسلو او المعروفة باسم اعلان مبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي هو اتفاق سلام وقعته اسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الامريكية في 13سبتمبر 1993 بحضور الرئيس الامريكي بيل كلنتون وسمى الاتفاق نسبة الى مدينة اوسلو النرويجية تمت فيها المحادثات السرية التي تمت في سنة 91 افرزت في ما عرف بمؤتمر مدريد .

الزخم السياسي في الاتصالات العربية الصهيونية في الأوقات التي كانت المفاوضات الفعلية متوقفة فيها.

في المحصلة النهائية تم التوصل إلى الاستنتاج التالي:إن الشراكة الأوروبية – المتوسطية مثلها في ذلك مثل مشروع الشرق أوسطية، تعمل على إدماج الكيان الصهيوني في هذه المنطقة العربية. ويعتبر المشروعان أنهما يرتكزان على قوتين اقتصاديتين هما الكيان الصهيوني وتركيا، اللذان لهما اقتصاد حجمه متقارب، ويمثلان فكي كماشة بالنسبة لسورية والعراق ثم إيران ولبنان، ولديهما طموحات إقليمية اقتصادية كبرى، ويشكلان قاعدتين إستراتيجيتين تخدمان مخططات الإمبريالية الأمريكية في المنطقة، المتمثلة في الحفاظ على المصالح الأمريكية ومصالح أصدقائها باحتواء الدول المناوئة لسياستها ,خاصة العراق وإيران، وفرض الاستسلام على العرب، وضمان استمرار الأوضاع القائمة باستمرار التفوق الصهيوني وفك الروابط الدفاعية العربية، وربط الدول العربية ببلدان أخرى، ورفض أي دور عربي متكامل لأمن المنطقة، وفصل المشرق العربي عن المغرب العربي.[1]

وصل الحوار لنقطة التحول مع قمة براغ اين قرر الحلف الاطلسي تحسين الابعاد الساسية والعملية بصفة جوهرية اين تضمن النشاطات التعاون الامني لمراقبة الحدود والتدريبات و المساعدات التقنية خاصة فيما يتعلق بمكافحة الارهاب وفي قمة اسطنبول سنة 2004 اتخد قرار بوضع اطار عملي تعاوني اكثر طموحا وتوسيعا الهدف منه رفع مستوى الحوار الى الشراكة الحقيقية قصد المساهمة في الامن الاقليمي و الاستقرار وتكملة الجهود الدولية كما تضمن القرارا الاقتراحات لتوسيع وتعزيز التعاون في المجالات شملت التعاون العسكري و مكافحة الارهاب والتهديدات الامنية الجديدة وامن الحدود وتخطيط الطوارئ المدنية .

بالاضافة الى تعزيز الحوار السياسي ، ان المشاكل المهيمنة على البحر المتوسط حاليا هي من نوع الامن اللين صمم الحواراساسا في اطار قضية التطبيع العربي الاسرائيلي لدلك فهو يبقى رهينا لعملية السلام العربية الاسرائيلية وكاد يعاني من شلل لولا تداعيات 11 سبتمبر التي ساهمت في اضفاء طابع التعاون في مجال مكافحة الارهاب بصفة عامة فان المبادرات الامنية في المتوسط جاءت مباشرة بعد اطروحة التهديد القادم من الجنوب في سياق دولي تميز بمجموعة من التحولات البنيوية العميقة فكانت فكرة الحوار

1- بدرو كاناليس – العلاقة بين إتحاد دول المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي – بحث منشور في كتاب العلاقات العربية – الأوروبية – الصادر عن مركز الدراسات- العربي، باريس، الطبعة الأولى 1997الصفحة 433.

مع الضفة الجنوبية العربية اساسا لاستغلال المناخ الذي اوجدته اتفاقيات اوسلو كانت في مجملها بايعاز من فرنسا،اسبانيا ، ايطاليا البرتغال لسببين اساسيين اولهما ان هذه المنطقة هي البيئة الجيو سياسية لهده الدول وتانيهما هو محاولة الدفع بكثلة الاتحاد جنوبا .

الفصل الثاني:المشروع الاورومتوسطي للامن وافاقه لمكافحة الارهاب

بعد ان انبثت محاولات التقارب وعلاقات التعاون التي عرفتها منطقة خوض المتوسط عدم جدواها بعد جملة من التغيرات الدولية و الاقليمية كان اهمها التقدم الحاصل في عملية السلام في الشرق الاوسط جاء مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 كنقلة نوعية في العلاقات مع بلدان المتوسط لوضع المقاربة الشاملة للشراكة الاورومتوسطية بين الدول المكونة للاتحاد الاوروبي و10 دول من جنوب حوض المتوسط تدفع بالعلاقة المتوسطية الى افاق جديدة من الشراكة التعاون الامن المتباذل والاستقرار الامني الاقليمي .

ان توسع الاتحاد الاوروبي في ماي 2004 وتشكيل حدود الاتحاد الاوروبي الخارجية الجديدة الى ظهور تهج جديد من العلاقات اصطلح عليها بسياسة الجوار الاوروبي يهدف الى تشجيع علاقات حسن الجوار من خلال تكثيف الحوار السياسي وفقا لاهداف الاستراتيجية الامنية الاوروبية [1].

1محمد علي حوات، *مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي*،مصر ، مكتبة مدبولي،سنة 2002 ، الصفحة 110

المبحث الأول: تقييم المشروع الأوروبي الإقليمي المتوسطي وتعزيز الحوار .

شهدت بدايات القرن الحادي والعشرون تحولات جيوسياسية عالمية مهمة حيث يتطلع الاتحاد الاوروبي الى ضم بلدان القارة الاوروبية القديمة كلها في حدود العام 2020 وفي المقابل يبدو العالم العربي بحالة من التشرد زات حدتها بعد تفجيرات 11سبتمبر 2001 ، في مثل البيئة المتغيرة تبدو ملامح التجمعات الاقليمية الفرعية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد بلدان المغرب العربي الى جوار الاتحاد الاوروبي الذي مازال يبحث مع الدول العربية وشراكة ، لقد اصبحت السنوات الاخيرة بحالة شك حول مستقبل الامن في المنطقة وكذا مستقبل العلاقات الاورومتوسطية خاصة التطورات الاخيرة في شمال افريقيا وامتدادها الى الشرق الاوسط جعلت الغرب يدرك ان مستقبل الامن في المتوسط سيكون مبنيا على جنوبه لا على جانبه الشمالي اهمية لبناء الامن في المتوسط .

لقد كانت منطقة المتوسط مركز النشاط الاقليمي من خلال اطلاق مبادرات مجموعة 5+5 عملية برشلونة الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف شمال الاطلسي مباذرة التعاون لمنظمة الامن والتعاون في اوروروبا ، كانت محصلة الشراكة الاورومتوسطية وشبه المعدومة في المجال الامني السياسي في سياق مابعد 11 سبتمبر والحرب ضد العراق وتفاقم الصراع العربي الاسرائيلي وتراجع الدور الاوروبي فيه .

المطلب الأول :إشكالية تعريف الإرهاب ومحددات المقاربة الأمنية لمسار برشلونة

- ان التساؤلات التي تطرح نفسها حول قضية الارهاب هو اختلاف وتعدد التعاريف لهذه الظاهرة وكذا الخصائص التي تتميز بها هذه الظاهرة .

يعاني مفهوم الإرهاب [1]من أزمة التعدد،وليس الشح في التعاريف وهذا لكون الظاهرة الإرهابية، ظاهرة معقدة ويغلب عليها الطابع السياسي الذي يتسم بدوره بعدم الدقة وصعوبة الضبط ليس فقط على المستوى الوطني للدول وإنما كذلك على المستوى الدولي.

[1] يمكن الاستشهاد ان مفهوم الارهاب عند الطرف الأوروبي المرتبط اساس بالتصور الأمريكي كمدرك خاص بناءا على السياسة الخارجية و التعامل مع الحلفاء الغربيين وغير الغربيين فمثلا **الارهاب** التي كانت تعاني منه الجزائر ليس هو نفس الارهاب الذي تنادي ضده اروربا وحليفاتها الولايات المتحدة لان التعامل مع معطيات هذا المفهوم في الواقع لا يؤسس الى ربط عناصره بمفهوم الاختلاف الموجود في هوية المهدد بده الظاهرة فمعانات دولة متوسطية من الارهاب لمدة 10 سنوات كا مفهومه مرتبط بالاوضاع الداخلية للدولة اما عند تعرض اقوى دولة في العالم لهذا الخطر فانه يتطور وباخد ابعاد اخرى .

لقد بدأ الخلاف بمناسبة مناقشات اللجنة المخصصة لموضوع الإرهاب الدولي بتاريخ 18 ديسمبر 1972 بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث انصب هذا الخلاف على مدى أهمية تعريف الإرهاب حيث كان ظهور هذه الكلمة إرهاب Terrorisme إبان الثورة الفرنسية عام 1794م وهي مشتقة من كلمةTerreurذات الأصل اللاتيني Terrer وهي تفيد جعله يرتجف ويرتعد أما الموسوعة البريطانية فقد اعتبرت الإرهاب بأنه ذلك "الاستخدام المنتظم للرعب، أوالعنف الذي لا يمكن التكهن به ضد الحكومات والجمهور، أو الأشخاص لتحقيق هدف سياسي"[1].

في اللغة العربية وردت الكلمة في القرآن الكريم وظهر مصطلح الرهبة ومشتقاته ثماني مرات أغلبها استخدمت لمخافة الله وحده بينما ذكرت مرة واحدة لإخافة عدو الله كما جاء في قوله تعالى " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا يعلمونهم والله يعلمهم"[2].

فالإرهاب هو الاستعمال غير المشروع للعنف ضد المدنيين بغرض تخويفهم وإفزاعهم من جهة والتأثير على السلطة الممثلة لهؤلاء الأفراد والحامية لهم من جهة ثانية من هنا يمكن استخراج العناصر الأساسية التالية وهي:

1. الاستعمال غير المشروع للعنف أو التهديد باستعماله.
2. أن يوجه العمل الإرهابي ضد المدنيين وليس العسكريين لأن الأمر في الحالة الثانية يعد تكتيك حربي مشروع.
3. إحداث خوف وفزع في صفوف الموجه إليهم العمل الإرهابي.
4. جعل الجهات مسؤولة تتحرك لاتخاذ أي إجراء ضروري.

إن الظاهرة الإرهابية وخاصة في بعدها الدولي تعتبر حديثة نسبيا وخاصة من حيث الاهتمام بها وتكييفها ومحاولة تقنينها، فرغم أن الظاهرة الإرهابية هي ظاهرة إجرامية **من** الناحية القانونية فإنها تتميز بخصائصها التي تجعلها تختلف عن الجرائم الأخرى، حيث اعتبرت ظاهرة سياسية اجتماعية دينية وربما ثقافية واقتصادية في حين أن الظواهر الأخرى لا تتجاوز كونها متضمنة لبعد واحد أو أكثر و المتمثل في مخالفة قاعدة ما أو خرق نظام ما[3].

---

[1]- إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة، مصر : مركز الأهرام للترجمة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، 1983،الصفحة 16.
[2]- سورة الأنفال الآية 60.
[3]- عزيز شكري و أمل يازجي،الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن ،لبنان: دار الفكر المعاصر، 2001 ،الصفحة 100.

فالموقف الدولي يفضل عدم تقديم تعريف محدد ومتفق عليه حتى لا تتقيد بذلك الدول أو تتقيد بأي تعريف محدد لأن ذلك يساعدها على خلط الأوراق متى أرادت. فتعريف الإرهاب حتما سيؤدي إلى وضع معيار للتمييز بينه وبين مفاهيم المقاومة المشروعة ونضال الشعوب من أجل تقرير مصيرها والحق في الكفاح المسلح من أجل التحرير، كما أن بعض الدول ترى في تعريف الإرهاب ما يضر بمصالحها المباشرة والحيوية حيث أنها تنفذ جزءا هاما من مخططاتها في الخارج بوسائل إرهابية، وينطبق هذا خاصة على الدول الكبرى[1].

أن تحديد الإرهاب الدولي أكثر صعوبة من تحديد مفهوم الإرهاب العادي فالتعنف هو ظاهرة مشتركة بين أفعال الإرهاب الدولي وبين الأنشطة التي تمارسها حركات التحرر الوطني وحركات التحرر من الاحتلال الأجنبي ومناهضة العنصرية .

رغم أن تلك الأفعال وهذه الأنشطة ليست من طبيعة واحدة ، ألا أن الكثير من الطروحات خاصة الغربية , لاتميز بين هذين النوعين مما يؤدي إلى خلط في ممارستها في دوافع كل منها وبالتالي تؤدي إلى تباين على موقف متميز حيال كل منهما .

عليه لابد من دراسة مفهوم الإرهاب الدولي في جوانبه السياسية والإجتماعية والقانونية بهدف تحديد المفهوم الدقيق للإرهاب الدولي تميزه عن غيره من النشاطات الأخرى التي تشترك معه في بعض المظاهر , ألا أنها تختلف عنه في الأهداف , وفي بعض الوسائل والنتائج ، خاصة أن مفهوم الإرهاب سواء الداخلي والخارجي ظل عصياً عن التعريف من قبل المنظمة الدولية بسبب تدخل الولايات المتحدة التي تصر على تحريم جميع أنواع الإرهاب مهما كانت ومن أية جهة يصدر .

بغض النظر عن الهدف التي تكمن وراءه يعتبر الإرهاب الدولي جريمة من الجرائم الدولية والجرائم الدولية في ظل القانون الدولي هي جرائم يحق لكل دولة أن تمارس إزائها اختصاصا جنائياً بغض النظر عن جنسية مرتكبيها أو ضحيتها أو مكان ارتكابها وهناك عدد من الاتفاقات الدولية التي تلزم أطرافها من الدول بممارسة هذا الاختصاص مثل أتفاق طوكيو 1963 الخاص بالجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات , واتفاق لاهاي 1970 لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات واتفاق موتنريال 1917 لقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران , والاتفاق الدولي لمناهضة ارتهان الأشخاص 1979 .

[1]- إيريك موريس و آلان هو،الإرهاب :التهديد و الرد عليه، ترجمة أحمد محمود، مصر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001 ،الصفحة 35

يعد الإرهاب في الفقه الدولي كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة مخالف لأحكام القانون الدولي ،عليه يعد الفعل إرهابا دولياً وجريمة سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة.

يعود اهتمام المجتمع الدولي بمشكلة الإرهاب إلى عام 1934حين تقدمت فرنسا بطلب إلى سكرتير عصبة الأمم , ودعت فيه إلى أتفاق دولي لمعاقبة الجرائم التي ترتكب بغرض الإرهاب السياسي أثر مقتل الملك الكسندر الأول ملك يوغسلافيا ومعه وزير خارجية فرنسا (لوس باروتو) في9ك2 1934,وفر الجناة إلى إيطاليا ورفضت الأخيرة تسليمهم بحجة أنهما أرتكبا جريمة سياسية [1].

وضعت اللجنة التي شكلتها عصبة الأمم لدراسة قواعد القانون الدولي المتعلقة بالعقاب عن النشاط الإرهابي في عام 1935مشروع معاهدة للعقاب عن الإرهاب. وعقدت اتفاقية عام 1937حرمت الإرهاب ونصت أن الأفعال الإرهابية تشمل الأفعال الإجرامية الموجهة ضد دولة عندما تكون هدفها أحداث رعب لدى أشخاص أو جماعات معينة أو لدى الجمهور وتشمل الأفعال العمدية الموجهة إلى حياة رؤساء الدول وسلامتهم . . والأفعال الموجهة ضد دولة وسلامتها . . والأفعال الموجهة ضد الأشخاص القائمين بوظائف أو خدمات عامة كما تشمل التخريب العمدي وإلحاق الضرر بالأموال العامة .

إذ يتوفر فيها شرط الركن المادي للإرهاب وحرمت اتفاقية جنيف حيازة الأسلحة والذخائر والمفرقعات وتداولها بقصد تنفيذ جريمة من الجرائم سواء تم الفعل أم لمجرد التخطيط واعتبارها من الأعمال الإرهابية ضد الدولة، في حين أغفلت الاتفاقية الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الدول ضد الأفراد والجماعات. كما أنها عدت الكفاح المسلح ضد الأنظمة العنصرية والاستبدادية والاستعمار من أعمال الإرهاب. وإدراج موضوع الإرهاب في مناقشات الأمم المتحدة بطلب من أمريكا والكيان الصهيوني أثر عملية (ميونيخ) الفدائية ضد الوفد الأولمبي الصهيوني في المانيا عام 1972 وذلك في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد كان موقف القانون الدولي من الإرهاب منذ ذلك الحين كما يأتي :

[1] ـ الارهاب في القانون الدولي ، دراسة قانونية مقارنة ، اطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في القانون العام ، اعداد حسن عزيز نور الحلو ، اشراف البروفيسور جلال خضير الزبيدي ،هيلنسكي ـ فنلندا 2007 ، الصفحة 17.

أدانت اللجنة القانونية في الأمم المتحدة الإرهاب بعد مناقشات حادة،وعرضت مجموعة الدول العربية والدول النامية والاشتراكية ضرورة تحديد مفهوم الإرهاب قبل التعرض إلى مواجهته واستبعدت هذه الدول صفة الإرهاب من أعمال الكفاح المسلح الذي تخوضه حركات التحرر الوطني من أجل الاستقلال لأنه يقع ضمن مواثيق المنظمة الدولية فيما أصرت الدول الغربية على أن يشمل مفهوم الإرهاب أعمال حركات التحرر وأعتبارها نموذجاً للعمل الإرهابي إرضاءاً للموقفين الأميركي والصهيوني .

كما عملت الدول الغربية على اقتراح اتفاقيات ومعاهدات دولية لمقاومة الإرهاب وأعتبرت كل أشكال وأنواع ما عدته من الإرهاب مخالفا للقوانين والأعراف والقواعد التي تحكم المجتمع والحياة الجماعية وينال من القيم الإنسانية وبتأثير هذه الدول أعدت الأمم المتحدة أكثر من (11) أتفاقية دولية خاصة بمقاومة الإرهاب أو الحد منه. ،طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي [1] فكرة التعاون الدولي والإقليمي في الجوانب الفنية في مكافحة الإرهاب بالأستناد إلى الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها من قبل الدول وتجاوز الصعوبات الفنية التي تعترض تعاون الدول في هذا المجال وتوسيع نطاق الاتفاقات الملزمة قانونا بحجة أن بعض الدول تتردد في التنفيذ والتعاون لأسباب تتعلق بالأمن القومي , ويرى أن أختلاف القوانين في الدول يعترض تنفيذ مكافحة الإرهاب ،فبعض القوانين تمنح الإرهابيين وضع لاجئ سياسي , وبعضها لايسمح بتسليمهم ألا أن فكرة غالي اهتمت بإيجاد آلية عملية لتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالإرهاب ولم يعر أيديولوجيات من يقومون بالأرهاب ولا أهدافهم ولا دوافعهم المتعددة وضرورة المكافحة.

ان ترتيبات شراكة الامن الاقليمية المستندة على مفهوم البناء الامني عملية فريدة للعلاقات الدولية المعاصرة تختلف عن الشكل التقليدي للتعاون الامني كالتحالفات العسكرية و الامن الجماعي، في هذا الاطار جاء مشروع الشراكة الاورومتوسطية كاستراتيجية اوروبية جديدة بينت على اساس التصور الشامل للامن لاحتواء تهديدات الجنوب تستند الشراكة الامنية على مجموعة الوثائق التي تتضمن الاتفاقيات اساسية الاتفاقيات الاجرائية الفعالة المتعلقة بالاتفاقية الاساسية [2]،اشتركت في مبادئ حيث اعتبرت ان مصادر النزاع الثوتر وعدم الاستقرار اما مشروع الشراكة الاورومتوسطية اين برز اعلان لشبونة 1995 كاتفاق اساسي اين ثمتلت النشاطات الرسمية والاتفاقات بين الاتحاد الاوروبي والدول

[1]بطرس غالي ، الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب ،مجلة سياسية ، السنة 33 العدد 127 ،ك2 ،1997.

[2]الفصل النهائي لهلنسكي 1975 ، ميثاق باريس 1990 لاوروبا الجديدة ، اعلان جوان 2002 لمنظمة شنغهاي ، بيان شارمان الاول الاقليمي لمنتدى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (الندوة حول الامن والتعاون في المتوسط cscm)، الندوة البرلمانية حول الامن و التعاون في المتوسط باجتماع فينا لندوة الامن و التعاون الاوروبي البرلمانية في 1990 تحت اشراف اتحاد مابين البرلمانيات وتم اول ادوة برلمانية للامن و التعاون في 15-20 جوان 1992 بالقا بهدف وضع سياسة متوسطية يعدها اطراف متوسطيين بانفسهم .

المتوسطية اضافة الى تدخل بعض المنظمات الاقليمية و العالمية في مختلف المجالات الشراكة كاتفاقيات اجرائية ملحقة يمثل مشروع الميثاق الاورومتوسطية للسلم و الاستقرار باعتباره اداة لتطبيق اعلان برشلونة هذفا مهما في هذه المرحلة لقد هدف مسار برشلونة الى جمع النخب الاورومتوسطية في اطار مؤتمرات وزارية في ميادين مختلفة و في كل القطاعات التي مستها الشراكة الامنية منها بشكل خاص عن طريق الاجتماعات الدورية كل ثلاثة اشهر للجنة الاورومتوسطية اضافة الى بناء اجراءات الشراكة لايجاد معايير مشتركة وفهم جماعي للتحديات الامنية في الجهة المتوسطية الى جانب الدور الفعال لكل من شبكة "اوروموسكو " لمعاهدة السياسة الخارجية و المنظمة الدولية للدراسات الاورومتوسطية (STARADEMED)باعتبارهما قناتي اتصال مع المجتمع المدني .

ان المنظومة الامنية التي يسعى الاتحاد الاوروبي لانشائها حالها حال مشروع الشراكة الاورومتوسطية اوروبية المرجعية احادية الاتجاه لكون الاتحاد الاوروبي هو الطرف الاقوى ولعل اكبر دليل على هذا ان معظم اللقاءات الاورومتوسطية تعقد في مدن وعواصم اوروبية تخدم الاغراض و المصالح الاوروبية بالدرجة الاولى والاخيرة .

عكس إعلان برشلونة[1] في تركيبه مفهوم الامن المتعدد الابعاد الذي ظهر في التسعينات المركب من ثلاثة فصول : امنية سياسية ، اقتصادية مالية ، ثقافية انسانية اجتماعية [2].

يمكن القول ان من بين الاسباب التي شجعت اوروبا الى توسيع دائرة فاعليتها في منطقة المتوسط و العمل على تعزيزها هي :

- فشل الحوار العربي - الاوروبي .
- سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على النظام العالمي لما تملكه من قوة عسكرية واق وكذا قدرتها على منافسة اوروبا رغم الوحدة التي تريد منها اوروبا ان تصبح قطبا عالميا
- تطور الوضع في الشرق الاوسط من خلال بروز ما يسمى مشروع الاوسط الجديد .
- قضية الامن بالابعاد المحلية و الاقليمية و الدولية .

[1]- برشلونة مدينة تقع شمال شرق اسبانية وعاصمة مقاطعة كاتالونيا وهي ثاني أكبر مدينة بعد مدريد العاصمة وهي ذات أهمية بارزة على مختلف الاصعدة

[2]- في 2008/12/11 وافق الاتحاد الاوروبي على تقرير تطبيق استراتيجية الامن الاوروبية المؤهلة لتزويد الامن في عالم متغير (European security strategy providing security in a changing world) التي ذكرت التهديدات الجديدة للامن الهجمات على الانترنت ، اللاامن الطاقوي ، تغيير المناخ.

لقد عقدت العديد من المؤتمرات ولقاءات جمعت الاطراف المتوسطية وناقشت المحور السياسي و الامني في المنطقة على غرار المؤثمر التاني للشراكة الاورومتوسطية في فاليتا عاصمة مالتا في افريل 1997 من اجل تقييم انجازات برشلونة[1] و في افريل 1993 عقد المؤتمر الاورومتوسطي الثالث في شتونغارت في المانيا و التي تزامنت مع ازمات عديدة على غرار ازمة كوسوفو وجمود عملية السلام في الشرق الاوسط و عقد المؤتمر الرابع للشراكة الاورومتوسطية في مرسيليا في 2000/11/15 و التي جاءت مع انتفاضة الفلسطينية في غزة و الضفة الغربية وعرفت مقاطعة كل من سوريا و لبنان بسبب عدم ادانة الاتحاد الاوروبي لاسرائيل لانتهاكاتها الانسانية وعقد المؤتمر الخامس في 5نوفمبر 2001 وعودة سوريا و لبنان للمشاركة في القمة وسط تصاعد واستحواذ موضوع الارهاب و التطرف الديني لجزء كبير من هذه النقاشات .

[1]- بعد انتهاء الحرب الباردة وجد كل من العرب والاوربين انفسهم في بيئه دوليه غير مستقره فيها من السلبيات على العرب والاوربين شي كثير والقرار الدولي ينحصر في اطار الهيمنه الإمريكية وقد اتجه الاوربين إلى استنكار كل قضايا العلاقة العربية الاوربيه واستحذار أسباب الفشل في الحوار العربي الاوربي وان العرب والاوربين يرتبطون بقضايا عديده بدأت من : _البعد الثقافي والتاريخي للعلاقه. _الجوار الجغرافي. _البعد الأمني. _البعد الاقتصادي. _البعد السياسي.

المطلب الثاني : اخطار تعدد المبادرات الامنية في منطقة المتوسط .

ان المباذرة الاقليمية المتنوعة التي تم التطرق لها تعكس اعادة الاعتبار للمتوسط وحقيقة بروزه كقيمة جيوستراتيجية بعد فترة الحرب الباردة ، وبما ان المباذرات الاقليمية اطلقت بفضل عنلية السلام العربية الاسرائيلية في اطار دينامية اوسلو نفسها كمنبر لالتقاء العرب و الاسرائيليين فانها تتاثر بمجريات هذه العملية وما آالت ايه وزغم ان الاوروبيين يقرون بان مسار برشلونة يعمل كآلية للتطبيع العربي ـ الاسرائيلي الا انهم في نفس الوقت يرفضون ان يكون منبرا يسعى من خلال العرب لادانة سياسة اسرائيل في حين ان الموقف العربي يؤكد على ان الصراع العربي الاسرائيلي يبقى عقبة امام احلال الاستقرار و الامن في المنطقة كون كل هذه المبادرات تعترت بالمسائل الامنية الاساسية بسبب هذا الصراع العالق في 11ديسمبر 2008 وافق الاتحاد الاوروبي على تقرير استراتيجية الامن الاوروبية [1] المؤهلة لتزويد الامن في عالم متغير التي دكرت تهديدات جديدة.

1

http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D8%A9--%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86-/3026518

المبحث الثاني : الدول العربية و الامن المتوسطي .

ان الدول العربية تفتقر الى رؤية امنية موحدة في المتوسط اذ هناك غياب تصور مشترك لدى دول الجنوب المتوسط لما تشكل تهديدا لامن شعوبها وقيمتها وتبقى هاجسها وانشغالها الامني الوحيد هو تامين وضمان بقائها ولم تبادر دول جنوب المتوسط بمحاولة مشتركة لاقامة تعاون امني فيما بينها او تفعيل الاطر الموجودة[1] التي هي اطر عاطلة ، او الانفتاح على ترتيبات اقليمية اخرى للخروج من دائرة النفوذ الاورو ـ امريكي .

المطلب الاول : مسالة الامن القومي العربي لمكافحة الارهاب .

البيئة الامنية العربية لها محددات ترتبط اساس بطبيعة تكوين هذه الدول وبطبيعة المخاطر و التهديدات التي تهدد الامن الوطني ، وتشكل في الوقت نفسه عقيدتها الامنية التي تتبلور نتيجة مجموعة من العوامل التاريخية و الجغرافية و الايديوليوجية و الاستراتيجية اضافة الى العامل الجغرافي الذي يثمتل في الموقع الاستراتيجي و المركزي الذي يحتله الوطن العربي الذي يجعل منه محط اهتمام وتنافس القوى الكبرى و المفارقة لم تساهم العوامل الاجتماعية (وحدة اللغة ، التقافة ، الحضارة و الدين) و الاقتصادية (الثروة النفطية الموارد الطبيعية ،المساحات الزراعية والقدرة السياحية و العسكرية،الطاقة البشريةو الترسانة الهائلة من الاسلحة) في خلق نظام عربي قادر على حفظ الامن القومي للدول العربية او في اعطائه منزلة تاريخية ودورا في صياغة التوازنات الدولية سياسيا و ثقافيا و حضاريا .

يمكن القول انه يستحيل ان لم نقل ينعدم ايجاد بناء امني عربي يماثل البناء الامني الاورومتوسطي وخلق هوية امنية عربية واقله لا يمكن بناء جماعة امنية عربية بسبب مشكلة انعدام الثقة و الشك بسلوك الآخر وبذلك يبقى الاحتمال القائم في امكانية بناء مركب امني اقليمي فرعي غرب المتوسط او شرق اوسطي مع ذلك ولحد اليوم لم يتم التوصل في الضفة الجنوبية بعد الى مستوى الاقلمة الناجحة ا والى اي ملامح لتشكيل اي بنية امنية عربية لان منطلق التحرك الفردي هو السائد .

لقد وصل الخلل البنيوي في المنظومة الامنية العربية حد الارتباط بعلاقات استراتيجية مع قوى تناهض الامن القومي العربي ماتبرز بوضوح سيطرة تصور ضيق

[1] كجامعة الدول العربية و الاتحاد المغاربي .

وغلبة الشك المتباذل فيما بين الدول العربية [1] ادى الى سعي الدول العربية الى للانخراط في اطر تعاونية امنية مع دول اورواطلسية في وقت تفشل فيه القائم بمثل هذا التعاون فيما بينها ، وهذا القصور في الرؤية في تصور الامن القومي لدى الدول العربية وصل الى التركيز على الجوانب العسكرية و اهمال الامن الداخلي الدي يستند الى بيئة داخلية متوازنة ومستقرة وما يمكن قوله هو ان التفاعل الايجابي بين المستويات الثلاث للامن العربي (الوطني، القومي ، الاقليمي)سيكون انجع سبيل لضمان امن واستقرار المنطقة حيث يصبح الحديث عن الامن القومي العربي بالاخد بعين الاعتبار الابعاد المحلية العربية و الاقليمية و بالتالي الدولية .

مستقبل الامن في المنطقة والمسار المستقبلي للتنافس القائم في المنطقة بين الاوروامريكي و الاوورومتوسطي اصبح له انعكاسات على المنظومة الامنية للدول العربية المتوسطية التي تسعى كل قوة الى احتوائها في اطار الترتيبات الجارية لاقامة نظام دولي جديد حيث ان ما ترمي اليه الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي ليس حل لمشاكل المنطقة وايجاد حلول عاجلة لها وانما ادخال المنطقة في احلاف عسكرية امنية و اقتصادية تبقيها تابعة للقوى المتنافسة على المنطقة لعل الربيع العربي ابرز التناقض في اهذاف الاتحاد الاوروبي للترويج للديمقراطية تاييدها و الارتباط بانظمة طردت من قبل مواطنيها على اساس انها انظمة فاسدة واستبدادية ويظهر ان مصالح السياسة الاوروبية الخارجية كانت مفضلة على الاصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان،التدخل الاورواطلسي في ليبيا يثبت ان المنظومة الغربية (الاوروبية و الامريكية)لاتستثنى امكانية اللجوء الى آالية التدخل العسكري في حل المشاكل الامنية في المتوسط ويبقى احتمال التدخل ضد اي دولة عربية وارد لمجرد تعرض لمصالح الغربية(العسكرية، السياسية،الاقتصادية) للخطر،ان نظام الامن المنشود في المتوسط هو الذي يوفق بين الحاجيات الامنية الاورواطلسية و الشواغل الامنية للدول العربية لذلك المسعى الصحيح لجدول اعمال الامن المتوسطي يجب ان يقترن بتوسيع القضاء المتوسطي لتهدئة المخاوف الامنية للمثلي جنوب المتوسط هذا من جهة و من جهة اخرى تقتضي تجربة بناء منطقة متوسطية اختراع منطقة غير موجودة لحد الان وهندسة اجتماعية لهوية اقليمية لا تؤسس على اساس العرق او الذين بل على اساس المجتمع المدني .

لقد اصبح مستقبل الامن يطرح المزيد من التساؤلات خاصة مع التحولات السياسية و التغيرات الدراماتيكية التي عرفتها المنطقة مع مطلع العام 2011 ففي هذا

[1]- http://www.skynewsarabia.com/web/article/799324/17

العام سقط النظامان التونسي و المصري واهتزت عروش العديد من الانظمة الشمولية في المنطقة وارسل مجلس التعاون الخليجي قوات درع الجزيرة الى مملكة البحرين لوقف الاحتجاجات المعارضة البحرينية و في هذا العام وقعت الفصائل الفلسطينية اتفاق المصالحة في القاهرة كما رحب فيه مجلس التعاون الخليجي بانظمام الاردن و المغرب للمجلس في حين صوت جنوب السودان الى جانب قرار الانفصال .

بعد كل هذه التحولات التي شهدها العالم العربي في دول كانت تعتبر نقطة ارتكاز للادارة الامريكية في الشرق الاوسط وتوفر التوازن يوجه طموحات طهران وامتدادتها الاقليمية عبر حلفائها من دول و احزاب ومنظمات و حركات ترفع شعار معارضة عملية السلام في الشرق الاوسط هذه المتغيرات دفعت الاتحاد الاوروبي و الادارة الامريكية [1] بصفة خاصة للبدء في اعادة النظر في بعض خططها واسلوب تعاطيها مع حلفائها الاقليميين ، الا ان المنطقة العربية لازالت تشهد المزيد من التغيرات و التحولات التي سترسم ملامح الثابت و المتغير في السياسة الداخلية و الخارجية للدول العربية [2] .

لقد اصبح يستخدم مفهوم الامن الديني بشكل واسع في العالم العربي في سياق التهديدات التي تشكلها الجماعات المتطرفة مثل داعش و بوكوحرام حيث يوضف الامن الديني كسياسة امنية جديدة لمحاربة الارهاب تعتمد على مواجهة الخطابات الدينية المتطرفة ان هذا المفهوم ليس جديدا وتم تطبيقه ولم يحقق النتائج المتوقعة منه بل ساهم تطبيقه في استفحال ظواهر التطرف الديني و الارهاب عوض ان يقلل منها او يمنعها ، يطرح دعاة الامن الديني ان الجماعات مثل **"داعش وبوكو حرام"** مثلا قبل ان تشكل تهديدا للامن المادي للاشخاص و الممتلكات فهي جماعات تستهدف الامن الديني و الروحي للمجتمعات وتعتبر هؤلاء ان داعش مثلا تقوم بالدعاية لافكارها المتشددة من اجل اقناع الشباب بالالتحاق بها .

تعمقت في العالم العربي الهوة بين مقتضيات امن الدولة الذي يختزل في امن الاقلية النخبة الاستراتيجية الحاكمة وبين امن المواطنين لدرجة اصبح فيها امنا سلطويا لمصلحة القلة كما وضعت الدولة القيود على اجهزة الاعلام و المعارضة السياسية

---

1 المخططات الحدودية المتوسطية الثنائية العالية الحساسية فقد سجلت الو م ا نجاحا في استقرار العلاقات اليونانية التركية بمساعدة الناتو و الاتحاد الاوروبي ، الا انه لم ينجح لحمل مفخرة مماثلة للخارج مع الجزائر و المغرب الانحياز الامريكي لدولة المغرب وتفضيلها لموقعه في قضية الصحراء الغربية الى حد تعيينها له كحليف موثوق خارج حلف الناتو لكن هذا لم يمنعه من تطوير علاقاته مع الجزائر و دخوله لعبة موازنة في المغرب العربي .
لقد اصبحت منطقة المغرب العربي امام مشروعين يركمي كل منهما الى الاستحواذ على المنطقة ففرنسا تحاول جاهدة ان يكون لها دور في المنطقة لانها تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها و الو م ا تعتبر المنطقة مهمة اليها لبسط نفودها على العالم .

2- http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/9273

التي اصبح لها مجال محدود للتدخل في السياسة ما لا يساهم في تشكيل ثقافة استراتيجية او سياسية وماعلى الدول العربية ان تعيه هو ان الامن في الحقيقة لا يقوم على انظكة قوية وانما على دول قوية عليه تبنى الفرد العربي لاساليب هنيفة للتعبير عن مطالب وحقوقه وتفسر في جزء منها بغياب الثقافة السياسية التي تكون نتاج تنشئة اجتماعية سليمة ، فالنظم السياسية المختلفة جدا و التي يمكن ملاحظتها بين المغرب في الجانب الغربي و العربية السعودية وسوريا في المشهد الشرقي وتظهر ان هذه المنطقة تكافح بشدة لايجاد طريقة بين التحديث الغربي الطراز و العودة الى طريق الحياة الاسلامية التقليدية الامفترضة مما اثار النقاش في المنطقة ، الدول العربية خاصة القوى الفاعلة اقليميا [1] كانت مشغولة سايقا في بحث نمشيط هن وزن سياسي جغرافي وسمعة وطنية في عالم ما بعد الحرب الباردة بدل الاهتمام بآاليات العمل العربي المشترك الذي اعتبرته قيدا على سيادتها فهده الاليات تعاني من عقدة السيادة .

المطلب الثاني : المقاربة العربية مع المبادرة الامنية لمكافحة الارهاب .

إن محاربة الإرهاب يجب من حيث المبدأ أن تتم من خلال تحديد أسبابه ودوافعه في شكل مجرد والعمل على معالجتها بموضوعية وعدالة، من دون الوقوع في الفخ الذي نصبه أصحاب المشروع الصهيوني لإيقاع العرب والمسلمين والغرب معهم فيه.
فما نشاهده اليوم، خصوصاً بعد مجزرة صحيفة «شارلي إيبدو» وضحايا الإرهاب السبع عشرة في فرنسا، والاعتداءات التي حصلت على أماكن عبادة المسلمين، يدفع إلى الظن أن الغرب وقع في هذا الفخ، وبعضهم يقول أن بعض أطرافه شارك أساساً في نصبه، وأتمنى ألّا يكون هذا صحيحاً.

إن المستفيد الحقيقي من الإرهاب الذي يضرب المنطقة والغرب هو الصهيونية المتمثلة بإسرائيل التي قامت على قاعدة الإرهاب والعنصرية، والتي تسعى بكل الوسائل لتصعيد النزعة العنصرية ضد العرب والمسلمين في أوروبا.[2] فالمتضرر الحقيقي من الإرهاب هو

1- ـ ا الدول العربية و القوى الفاعلة اقليميا هي الجزائر و ليبيا و مصر ، سوريا ، ايران .

[2]ـ صرح فرونسوا هولاند رئيس فرنسا خلال زيارته لمنطقة الشرق الاوسط ان فرنسا هي الورقة الرابحة من اجل تنمية البلاد وان مصر قد تمكنت من توفير فرصة عمل لرجال اعمال شباب كما اضاف بقوله ان زيارته تاتي في سياق محدد وهناك ازمات عديدة يتوجب عليهم حلها ليبيا و العراق وسوريا كون **الارهاب** يضرب الدول العربية و الاوروبية وهناك علاقات قوية جدا وعليهم مسؤوليات مشتركة واوروبا لا يمكنها ان تحمي نفسها و الشرق الاوسط ات يستطيع حل ازماته بمفرده ولابد من حل العديد نت النزاعات مضيفا انه في حال شعور الشعوب بالاحباط ينطلق الارهاب عليه لا بد من المساهمة في التقارب بين اروربا و الشرق الاوسط
.انظر http://www.masrawy.com/News/News_Egypt/details/2016/4/18/816724

الإسلام كدين والمسلمون والعرب كأمة وكأفراد، وعلى الغرب أن يعي هذه الحقيقة ويفصل بين المسلمين والإرهابيين الذين لا دين لهم، ومنهم من غير المسلمين وهم أوروبيون. وأما بالنسبة إلى المتطرفين فكرياً ودينياً الذين لم ينضموا إلى تنظـــيماتٍ تقوم بأعمال إرهابية، فيجب التعامل مع هؤلاء بالحكمة الموعظة الحسنة بعمل كبير يقوم على التوعية والنصح، لأن إقصاءهم ومحاربتهم سيؤديان حتماً إلى تصلبهم وهروبهم إلى هذه التنظيمات الإرهابية.

إن أهم مدخل لمواجهة التطرف هو حل القضية الفلسطينية ووقف الإرهاب الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني على مرأى العالم كله وسمعه، وقد ذهب ضحيته عشرات الألوف، بل مئات الألوف من الفلسطينيين والعرب، ولم يتحرك الغرب الداعم الأول لإسرائيل كما تحرك بعد مجزرة «شارلي إيبدو» التي ندينها ونشجبها ونعتبر مَن قام بها لا يمت إلى الإسلام بصلة، بل وضَع نتانياهو في مقدمة مسيرة باريس وهو الإرهابي الأول في منطقة الشرق الأوسط.

على الدول العربية و الاسلامية[1]،بكل مذاهبها وطوائفها، أن تعي مرامي المشروع الصهيوني وأبعاده، وأن تعمل على وقف كل ما يؤدي إلى التأجيج المذهبي والطائفي، وعلى الحكماء والعقلاء من أهل السنّة والشيعة أن يتداعوا للقاء عاجل يبحثون فيه سبل الخروج من المستنقع الذي سقطوا فيه، ويضعون قاعدة أساسية تقوم على أن جميعهم مسلمون يؤمنون بوحدانية الله وكتابه المرسل ورسوله محمد عليه الصلاة والسلام، ويتركون كل ما هو مختلف عليه لأنه في الأساس ليس من صلب الدين، إنما هو من مفرزات السياسة، وقد يكون بعضه بفعل المشروع الذي تحدثت عنه، كما ان الغرب عليه ان يعي و يدرك أن التطرف والإرهاب موجودان في كل الأديان والمذاهب، ولا يجوز إطلاقاً تحميله لدين أو طائفة أو مذهب معين كما يحاول بعضهم إلصاقه بأهل السنّة وهم منه براء، وفي هذا الزمن المضطرب،. إن الديموقراطية تعني في ما تعنيه أن يحترم كل منا اختيار الآخر، وأن تكون المواطنة هي الجامع الأساس بين جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن دينهم وعرقهم وقوميتهم. إن هذا العالم الذي نعيش فيه يمر بمنعطف تاريخي خطير لا أحد يستطيع أن يحدد مساراته بدقة، ولا أحد يستطيع أن يتحكم باتجاهاته المرغوبة، فما زرعه البشر، حكاماً ومحكومين، خلال القرن الماضي تحديداً، نشاهده اليوم خراباً ودماراً يهدد كل شعوب العالم.

1ـ كشف التقرير الذي اعدته الامم المتحدة بالتعاون مع جامعة الدول العربية حول التنمية البشرية في العالم العربي حقائق مفجعة في نظر الكثير من العرب والخبراء الاوروبيين في الشؤون العربية وقد تضمنت احصائيات مخيفة يجد العرب انفسهم يعانون مع مطلع القرن الواحد والعشرين من واقع سياسي جامد حيث ينفرد العرب بالحرمان من فوائد السلام .

عليه اصبح كل من في الشرق والغرب وفي الشمال والجنوب ملزمين باليقظة والحذر، فالخطر الذي يُراد له أن يصيب العرب والمسلمين، لا بد من أن يصل إلى الجميع، عاجلاً أم آجلاً، إن لم يفصلوا بين الإسلام والإسلاميين والإرهاب والإرهابيين، وإن ما يجري في بعض الدول العربية من إقصاء للتيار الإسلامي عن الحياة السياسية، سيؤدي حتماً إلى صراعات وحروب أهلية تعيدنا إلى الوراء مئة عام على الأقل، وتفادياً لذلك يستحسن إيجاد صيغة للتفاهم على مفهوم الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة بين مكونات المجتمع كافة، وضبط العلاقة بين الدين والدولة.

أكد وزير الشؤون المغاربة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، عبد القادر مساهل، أن مكافحة الارهاب اليوم تتطلب تظافر الجهود داخليا بالحفاظ على الانسجام الاجتماعي وتجنيد جميع الطاقات الوطنية وخارجيا باتخاذ التدابير اللازمة من قبل المجموعة الدولية عن طريق فض النزاعات بالطرق السلمية[1].

تعد الجزائر من بين الدول التي دعت الى ضرورة التعاون الاقليمي لمحاربة الارهاب بمختلف اشكاله حيث نجحت في دفع الدول العربية لمكافحة الارهاب حيث تم ابرام اتفاقية في القاهرة بتاريخ 22 ابريل 1998 جاء في ديباجتها ان الدول العربية الموقعة قد اتفقت على عقد هذه الاتفاقية منطلقة في هذا من رغبتها في تعزيز التعاون العربي لمكافحة الجرائم الارهابية التي تهدد امن واستقرار مصالح الامة العربية التزامها بالمباذئ الاخلاقية و الدينية السامية التي تنبذ كل اشكال العنف و الارهاب وتدعو الى حماية حقوق الانسان وهي الاحكام التي تتماشي معها مبادئ القانون الدولي واسسه التي قامت على تعاون الشعوب من اجل اقامة السلام.

لقد اسفرت الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر على المستوى الاقليمي عن توقيع الاتفاقية الافريقية للوقاية من الارهاب و مكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية في 14 جويلية 1999 بالعاصمة الجزائر ، تعزيزا لهذه الافاقية فقد تم المصادقة على خطة عمل الجزائر في 2002 تمخض عنها انشاء المركز الافريقي للدراسة و البحث حول الارهاب بتاريخ 2002/10/13 ، إضافة إلى ذلك فقد سبق للجزائر أن شاركت في أشغال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في الدوحة شهر ديسمبر 2001، هذا المؤتمر أكد أن الإرهاب مخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية، كما أشار إلى

[1]- http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160425/75593.html

ضرورة عدم الخلط بين الكفاح المسلح الذي يراد به خدمة القضايا العادلة ومجابهة الظلم والاحتلال مثلما يحدث في فلسطين.

كما أن الاهتمام بتجريم الإرهاب في اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوربي كان كبيرا جدا، ويتجلى ذلك من ديباجة الاتفاقية التي أكدت أن الشراكة المزمع إنشاؤها لن تكون ممكنة التحقق ما لم يتم محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، ثم أبرزت الاتفاقية أهمية محاربة الإرهاب في مادتها 90 مؤكدة على ضرورة التعاون من خلال تبادل الخبرات فيما يتعلق طرق ووسائل محاربة الإرهاب.

لقد دعا المؤتمر العربي الثاني عشر لمكافحة الإرهاب[1] المنعقد بتونس في 24 جوان 2009 على ضرورة الأخذ بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، كما أن الجزائر تعتبر أول دولة بادرت بدفع التعاون الإقليمي من منطلق رؤيتها لمكافحة الإرهاب القائمة على ضرورة وجود تعاون إقليمي وعملياتي وعلى إرادة سياسية مشتركة، وقد تمت الموافقة على مبادئ هذه الرؤية خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي في شهر مارس 2010، التي نشطت آليات التنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكرية ولجنة تنسيق المصالح الأمنية، كما تم الاتفاق في اجتماع لوزراء خارجية دول الميدان (الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر) في الساحل الإفريقي الذي انعقد في 20 ماي 2011، على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود المشتركة والحد من مخاطر تنظيم القاعدة الذي ينشط في المنطقة على نطاق واسع.زيادة على ذلك فقد تقدمت الجزائر خلال الاجتماع الأخير لوزراء العدل العرب بجدة باقتراح يتضمن إقامة قواعد أمنية واضحة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية والمتاجرة بالمخدرات على اعتبار أنها هي المنبع الرئيسي لتمويل الإرهاب خاصة في دول الساحل، كما طالبت الجزائر خلال هذا الاجتماع، بتكوين لجنة تتولى صياغة قانون لتجريم دفع الفدية مع إدراجه في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، بل طالبت بمعاقبة الدول التي تدفع الفدية للجماعات الإرهابية.

لم تقتصر التجربة الجزائرية على البعد الاقليمي فقط بل تعداه الى البعد العالمي و تفعيل التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب العابر للحدود، تم إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22 سبتمبر 2011 ، وتم تشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة

[1] تعرف الاتفاقية العربية الجريمة الارهابية بانها اي جريمة او شروع ترتكب تنفيذا لغرض ارهابي في اي دولة متعاقدة اة على ممتلكاتها او مصالحها او رعاياها او ممتلكاتهم يعاقب عليها القانون الداخلي وكذلك التحريض على الجرائم الارهابية او الترويج لها او تحبيذها وطبع وتشر او حيازة محررات اﻭ مطبوعات او تسجيلات ايا كان نوهخا اذا كانت معدة للتوزيع او لاطلاع الغير عليها وكانت تتضمن ترويجا او تجنيدا لتلك الجرائم ويعد جريمة ارهابية تقديم الاموال ايا كان نوعها لتمويل الجرائم الارهابية .

الإرهاب في الساحل الإفريقي وترأس هذه المجموعة الجزائر وكندا، حيث تتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.، كما حرصت الجزائر في مختلف المحافل الدولية والإقليمية على التنبيه بمخاطر هذا الابتزاز، معتبرة ذلك من أهم مصادر تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، لتطالب الجزائر أيضا الدول بالعمل على تجفيف منابع التنظيمات الإرهابية والإجرامية.

وقد أفضت تلك الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا الإطار إلى قرار الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 الذي دعا من خلاله المجتمع الدولي إلى دفع تجريم الفدية للجماعات الإرهابية، وكذا اللائحة 1904 التي أقرها مجلس الأمن الدولي في 17 ديسمبر 2009 لتطبيق الإجراءات التي تستهدف منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية، كما أفضت كذلك جهود الجزائر إلى قرار الندوة 16 لقمة دول عدم الانحياز في أوت 2012 بإدانة الأعمال الإجرامية المتمثلة في احتجاز الرهائن مرفوقة بطلب الفدية أو تنازلات سياسية، وكذا المصادقة على مذكرة الجزائر حول أفضل الممارسات في مجال الوقاية من الاختطافات التي يقوم بها الإرهابيون مقابل دفع الفدية والحد من المزايا التي تترتب عنها على إثر المنتدى الشامل ضد الإرهاب الذي نظم بالجزائر في أفريل 2012.

في نفس السياق، صادق مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 27 جانفي 2014 على اللائحة رقم 2133 التي تدين عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مقابل فدية أو تنازلات سياسية، وقد أشار مجلس الأمن في الفقرة التاسعة من اللائحة 2133 إلى اعتماد المنتدى العالمي «مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجديدة المتعلقة بمنع عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية وحرمانهم من مكاسبها»، كما شجع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على وضعها في الاعتبار، حسبما يقتضيه الحال وبما يتفق مع ولايتها، بما في ذلك عملها الرامي إلى تسهيل بناء قدرات الدول الأعضاء ،لذلك فان قرار مجلس الأمن الذي يلزم الدول الأعضاء والشركاء من القطاع الخاص بتنفيذ توصيات لائحته المتعلقة «بحظر تقديم أموال أو أرصدة مالية أو موارد اقتصادية أو غيرها من الخدمات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالفدية أو التنازلات السياسية»، جاء ليكرس فعلا نظرة الدولة الجزائرية التي عبرت عن ارتياحها للمصادقة على اللائحة 2133 واعتبرتها إشارة إيجابية لتفعيل مقاربة دولية شاملة وحل إشكالية تمويل ظاهرة الإرهاب[1].

[1] ـ الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب الاطر و الممارسات .بقلم الدكنور حساني خالد ، استاد القانون الدولي وحقوق الانسان بكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية .

كما أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، ضرورة تكاثف الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة آفة الإرهاب، التي باتت تهدد السلم والأمن الدوليين و ذلك تعقيبا على تفجيرات بروكسل الدموية[1].

في حين دعا المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب يوم الثلاثاء 2014/05/20 الدول العربية التي لم نصدق على الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب باتمام اجراءات التصديق عليها ، كما رحب المكتب في ختام اجتماعه بالقاهرة باعتماد استراتيجية الاعلامية العربية لمواجهة ظاهرة الارهاب التي اعتمدها مجلس وزراء الاعلام العرب في دورته ال45 و التأكيد على نبذ الاعلام المحرض الذي يشيع روح الكراهية و الفرقة و يدعوالى العنف والارهاب ، وحث المكتب الدول العربية التى لم ترسل تشريعاتها الوطنية والاتفاقيات الثنائية الجماعية التى ابرمتها فى مجال مكافحة الارهاب الى موافات الامانة الفنية بها قصد استكمال اعداد الدليل التشريعي العربي حول التشريعات الوطنية والاتفاقيات الثنائية والجماعية لمكافحة الارهاب.

بشأن الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب رحب المجلس بدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ودعا الدول العربية التى لم تصادق عليها الى اتمام اجراءات التصديق وكذا ملاءمة تشريعاتها مع الاتفاقية لكي تتناول بالتجريم الصور المستحدثة من الجرائم ولمنع الارهابيين من استخدام تلك الاموال فى تمويل اعمالهم الارهابية . واكد المجلس على اهمية التعاون الثنائي والجماعي بين الجهات القضائية فى الدول العربية فى التحقيقات والمتابعات والاجراءات القضائية المتعلقة بغسل الاموال وتمويل الارهاب تفعيلا لاحكام الاتفاقية العربية والعمل على وضع استرراتيجيات اقليمية ووطنية للحد من عمليات غسل الاموال ومنع تمويل الارهاب.

كما تم تعزيز التعاون العربي والدولي فى مجال مكافحة الارهاب و ادان المكتب التنفيذى لوزراء العدل العرب الاعتداءات الارهابية التى تعرضت لها دول عربية وجميع اشكال الارهاب ومظاهره. وشدد على الامتناع عن تقديم اى شكل من اشكال الدعم الصريح او الضمني الى الكيانات او الاشخاص الضالعين فى الاعمال الارهابية ورفض كل اشكال الابتزاز من قبل الجماعات الارهابية بالتهديد او قتل الرهائن او طلب فدية لتمويل جرائمها الارهابية. ومواصلة الجهود لانشاء شبكة للتعاون القضائى العربي فى مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة ودعوة الدول العربية التى لم تحدد بعد نقاط اتصال الى القيام

[1]- http://www.ennaharonline.com/ar/world_news

بذلك فى اسرع وقت ممكن ، وحول اعداد مشروع التقرير العربي السنوي الاول حول جهود مكافحة الاتجار بالبشر فى المنطقة العربية وجه المكتب التنفيذى الشكر لبعض الدول العربية من بينها الجزائر على موافاتها الامانة الفنية (وحدة تنسيق مكافحة الاتجار بالبشر) بتحديث البيانات والاحصاءات المطلوبة فى الاستبيان الخاص بالتقرير العربي السنوى الاول حول جهود مكافحة الاتجار بالبشر فى المنطقة العربية.

ويخصوص الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار بالبشر اكد المكتب على مواصلة الامانة الفنية اتخاذ الاجراءات اللازمة لعقد الاجتماع الاول للجنة المشتركة من ممثلى وزارات العدل والداخلية فى الدول العربية لمراجعة مشروع هذه الاتفاقية خلال الفترة من 22 الى 24 سبتمبرالقادم[1] وعرض نتائج اعمالها على المكتب التنفيذى فى اجتماعه القادم والمجلس فى دورته القادمة . وحول مشروع بروتوكول عربي حول مكافحة القرصنة البحرية اوصى المكتب التنفيذى برفع مشروع البروتوكول الى المجلس الوزاري فى دورته القادمة للنظر فى اقرارها. وبشأن اعداد مشروع الاتفاقية العربية لتنظيم زراعة الاعضاء البشرية ومنع الاتجار فيها وكذا مشروع الاتفاقية العربية لمنع الاستنساخ البشري قرر المكتب التنفيذى تعميم مشروع الاتفاقيتين على الدول العربية لابداء ملاحظاتها بشأنها الى جانب عقد اجتماع اخير للجنتين المكلفتين بهما وبمشاركة ممثلي وزارات الصحة فى الدول العربية وجامعة نايف العربية للعلوم خلال عام 2015 لاعداد المشروعين فى صيغتهما النهائية وعرضهما على المجلس الوزاري فى دورته **2015** [2]**.**

[1] http://www.alhurra.com/content/countries-most-affected-by-terrorism-in-2015/300016.html،

[2]- قال معهد الاقتصاد والسلام في تقريره السنوي حول البلدان المتضررة من الإرهاب، إن 78 في المئة من ضحايا الإرهاب هم من خمس دول إسلامية وهي: افغانستان، العراق، نيجيريا، باكستان وسورية.ويعتبر العراق البلد الأكثر تعرضا للهجمات الإرهابية، إذ شهد 9929 عملية خلال السنة الماضية.
وكلفت الهجمات الإرهابية الاقتصاد العالمي 52.9 مليار دولار، وبلغت حول العالم أعلى مستوياتها تاريخيا وهي في تصاعد غير مسبوق.

نظرا للشبح الجديد الذي اصبح يهدد الامن و السلم العالميين سعى المجتمع الدولي باجهزته و منظماته الى محاولة ايجاد آاليات دولية عن طريق ما يسمى بالصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب:

انتشر الإرهاب على مدى التاريخ، وشهد تطورا مستمرا سواءً في الأسلوب أو الأهداف، أو طبيعة القائمين به. ولم يأخذ الإرهاب صورا دائمة مطلقة في جميع الأوقات، ولكن هذه الظاهرة نشطت في حقبة معينة بعد تطورات أو متغيرات محددة، وخبت أو اختفت مع زوال هذه المتغيرات، لتعود مرة أخرى بشكل آخر نتيجة لتطورات جديدة. في الفترة الأخيرة اين تمت خلالها العديد من أحداث الإرهاب، ليتطور الإرهاب تنظيماً وتسليحاً وأسلوباً وأهدافاً، وأصبح يندرج تحت مسمى "منظمات" مبنية على أسس منظمة، إن كان على مستوى القيادة أو التنظيم أو التدريب أو اختبار عناصر الأطقم المنفذة للعمليات، وأصبحت له وسائله في التخطيط، والحصول على المعلومات، وفى إعداد الكوادر ذات التقنيات العالية، كما تسهيل إجراءات الوصول إلى الهدف المحدد لتنفيذ العمليات، وفى توفير التمويل اللازم، لتواصل التنظيمات الإرهابية أنشطتها بكفاءة..

لقد أثبتت أحداث 11 سبتمبر2001، على مدى ما وصلت إليه منظمات الإرهاب من استخدام التقنيات الفائقة في التخطيط لِعمليات محدودة، ضد أهداف حيوية هامة، وتنفيذها مسببة خسائر فادحة في دول كبرى، تفوق خسائر حرب شاملة، بقوات نظامية، وقد يتعذر على القوات النظامية العسكرية الوصول إلى هذه الأهداف.لذا بات المطلوب دوليا المزيد من التدقيق في آليات مكافحة الارهاب ومدى فعاليتها،ولذلك ايضا اتجه المجتمع الدولي الى توقيع المزيد من الاتفاقات والبروتوكولات في هذا المجال. فقبل اتخاذ القرار 1373 (2001) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، اصدر المجتمع الدولي اثنا عشر صكا من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والبالغ عددها حاليا 16 صكا.

الا ان معدل انضمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتلك الاتفاقيات والبروتوكولات كان منخفضا. ونتيجة لتركيز الانتباه على مكافحة الإرهاب منذ أحداث سبتمبر 2001 واتخاذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001)، الذي يدعو الدول إلى أن تصبح أطرافا في هذه الصكوك الدولية، ارتفع معدل الانضمام إليها، فقد صادّق أو انضم حواليْ ثلثيْ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[1] إلى ما لا يقل عن عشرة من الصكوك الـ 16، ولم يعد هناك أي بلد لم يوقع على تلك الصكوك على الأقل أو ينضم إليه. وفي الفترة مابين عام 1963و

[1] البروفيسور خليل حسين ، مكافحة الارهاب الدولي الاتفاقيات والقرارات الدولية والاقليمية .

2004، وضع المجتمع الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة،ثلاثة عشر صكا دوليا لمكافحة الارهاب مفتوحة لانضمام جميع الدول الأعضاء. ومنذ 2005، أدخل المجتمع الدولي أيضا تغييرات جوهرية على ثلاثة من تلك الصكوك العالمية، للتصدي تحديدا لخطر الإرهاب

في 8 يوليو 2005 اعتمدت الدول التعديلات على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.
في 14 أكتوبر وافقت الدول على كل من بروتوكول عام 2005 لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، وبروتوكول عام 2005 المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري.

لقد ركزت الجمعية العامة منذ عام 1972 على الإرهاب بوصفه مشكلة دولية وتناولت المسألة خلال الثمانينات بشكل متقطع من خلال قراراتها. واعتمدت الجمعية خلال تلك الفترة أيضا صكين متعلقين بمكافحة الإرهاب:

ـ اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها (1973).

ـ الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن (1979) وفي ديسمبر 1994 وجهت الجمعية العامة الانتباه من جديد إلى هذه المسألة باعتماد إعلان بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي.(A/RES/49/60) في 1996، أنشأ مُلحق لذلك الإعلان (A/RES/51/210)اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت الجمعية العامة تتناول مسألة الإرهاب بشكل منتظم. وخلال العقد الماضي، أكملت الدول الأعضاء أعمالها بشأن ثلاثة صكوك أخرى تتعلق بمكافحة الإرهاب تغطي أنواعا محددة من الأنشطة الإرهابية:

ـ الاتفاقية الدولية لعام 1997 لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.

ـ الاتفاقية الدولية لعام 1999 لقمع تمويل الإرهاب.

ـ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وقد اعتُمدت الاتفاقية الأخيرة في أبريل 2005 وفُتحت للتوقيع في 14 سبتمبر 2005، يوم افتتاح مؤتمر القمة العالمي للجمعية العامة. وخلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى ، وقّعت عليها 82 دولة عضوا. وتتفاوض الدول الأعضاء منذ سنة 2000، في إطار اللجنة المخصصة أيضا، بشأن مشروع اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي.

وفيما يلي موجزا بشأن الصكوك القانونية الدولية الـ 16 المتعلقة بمكافحة الإرهاب:

1 - اتفاقية عام 1963 بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات"اتفاقية طوكيو"بشأن سلامة الطيران.وقعت في طوكيو بتاريخ 14سبتمبر 1963.ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 4 ديسمبر 1969،الحالة: 185 طرفا.تنطبق هذه الاتفاقية على الأعمال التي تهدد السلامة أثناء الطيران؛ وتأذن لقائد الطائرة بفرض تدابير معقولة لحماية سلامة الطائرة عند الاقتضاء، منها تقييد حركة أي شخص يرى قائد الطائرة أنه ارتكب أو بصدد ارتكاب عمل يهدد تلك السلامة؛وتقضي بأن تقبض الدول المتعاقدة على المجرمين وأن تعيد إلى قائد الطائرة الشرعي سيطرته عليها.

2 - اتفاقية سنة 1970 بشأن قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات "اتفاقية لاهاي" بشأن اختطاف الطائرات. وقعت في لاهاي بتاريخ 16 ديسمبر 1970 ،تجرّم قيام أي شخص على متن طائرة في رحلة جوية بـ "الاستيلاء غير المشروع على تلك الطائرة بالقوة أو التهديد باستخدامها أو بأي شكل آخر من أشكال التخويف، والسيطرة عليه"، أو محاولة ارتكاب تلك الأعمال؛تقضي بأن تجعل الدول الأطراف اختطاف الطائرات جريمة يعاقب القانون عليها بـ "عقوبات قاسية"؛تقضي بأن تقوم الدول الأطراف التي قبضت على المجرمين إما بتسليمهم أو تقديمهم إلى العدالة؛كما تقضي بأن تساعد الدول الأطراف بعضها البعض فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية المنصوص عليها بموجب الاتفاقية.

3 - اتفاقية سنة 1971 بشأن قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني "اتفاقية مونتريال". بشأن أعمال التخريب الموجهة ضد الطيران، مثل الهجمات بالقنابل خلال الرحلات الجوية وقعت في مونتريال بتاريخ 23 سبتمبر 1971. دخلت حيز النفاذ بتاريخ 26 يناير 1973 ،الحالة: 188 طرفا. تجرّم قيام أي شخص بقصد وبشكل غير مشروع بفعل عنيف ضد شخص آخر على متن طائرة في الجو، إذا كان من المرجح أن يهدد ذلك الفعل سلامة الطائرة؛ أو وضع جهاز تفجيري على متن طائرة؛ أو محاولة القيام بذلك؛ أو الاشتراك مع شخص يقوم بأفعال من ذلك النوع أو يحاول القيام بها؛كما تقضي بأن تجعل الدول الأطراف في الاتفاقية تلك الأفعال جرائم يُعاقب عليها بـ "عقوبات قاسية".

4 - اتفاقية سنة 1973 بشأن منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها، بشأن الاعتداءات على كبار المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين. أُقرت في نيويورك بتاريخ 14 ديسمبر 1973 .دخلت حيز النفاذ

بتاريخ 20 فبراير 1977الحالة: 172 طرفا. تعرّف "الأشخاص المتمتعين بحماية دولية" بأنهم رئيس الدولة، ووزير الخارجية، وممثل أو مسؤول دولة ما أو منظمة دولية يحق له ولأسرته التمتع بالحماية في دولة أجنبية؛وتقضي بأن تجرّم الدول الأطراف الاعتداء على شخص يتمتع بحماية دولية، بالقتل عمدا، أو الاختطاف، أو الاعتداء بشكل آخر على الشخص أو الاعتداء على حرية شخص متمتع بالحماية الدولية، أو ارتكاب اعتداء عنيف على أماكن عمله الرسمي، أو على محال إقامته الخاصة، أو وسائل انتقاله، أو التهديد بالقيام بتلك الاعتداءات أو محاولة ارتكابها، أوالقيام بفعل "يشكل مساهمة كشريك في الاعتداء"، وأن تجعل تلك الأفعال مستوجبة "لعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخطيرة". أُقرت في نيويورك بتاريخ 14 ديسمبر 1973 .دخلت حيز النفاذ بتاريخ 20 فبراير 1977 .الحالة: 166 طرفا.

5 - الاتفاقية الدولية لسنة 1979 بشأن مناهضة أخذ الرهائن "اتفاقية مناهضة أخذ الرهائن". أُقرت في نيويورك يوم 17 ديسمبر 1979.دخلت حيز النفاذ يوم 3 يوليو1983.الحالة: 167 طرفا. تنص على أن "كل شخص يأخذ شخصا آخر رهينة أو يحتجزه ويهدده بالقتل أو الأذى،أو يواصل احتجاز شخص آخر بهدف إكراه طرف ثالث، سواء دولة أو منظمة حكومية دولية، أو شخص طبيعي أو قانوني، أو مجموعة من الأشخاص، على القيام بأي فعل أو الامتناع عن القيام بـه كشرط صريح أو ضمني لإطلاق سراح الرهينة، يكون مرتكبا لجريمة أخذ الرهائن بالمعنى المنصوص عليه في هذه الاتفاقية".

6 - اتفاقية سنة 1980 بشأن الحماية المادية للمواد النووية "اتفاقية المواد النووية" . بشأن حيازة المواد النووية واستخدامها بشكل غير مشروع ،وقعت في فيينا بتاريخ 26 أكتوبر 1979.ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 8 فبراير 1987.الحالة: 142 طرفا. تجرّم حيازة المواد النووية، أو استخدامها، أو نقلها، أو سرقتها، بشكل غير مشروع، وكذلك التهديد باستخدام المواد النووية للتسبب في الموت، أو إحداث ضرر فادح، أو خسائر كبيرة في الممتلكات،وبخصوص التعديلات التي أُدخلت على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية .وقعت في فيينا بتاريخ 8 تموز 2005 .الحالة: 40 طرفا . تنص على إلزام الدول الأطراف قانونا بحماية المرافق والمواد النووية عند استعمالها محليا للأغراض السلمية وتخزينها ونقلها؛ وكذلك النص على توسيع التعاون بين الدول فيما يتعلق بسرعة اتخاذ التدابير لتحديد مكان المواد النووية المسروقة أو المهرّبة واسترجاعها، والتخفيف من أي نتائج إشعاعية أو تخريب، ومنع الجرائم ذات الصلة ومكافحتها.

7 - بروتوكول سنة 1988 المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، التكميلي لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني. وقعت في مونتريال يوم 24 فبراير 1988.ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 6 اوت 1989.الحالة: 171 طرفا.ويوسّع نطاق أحكام اتفاقية مونتريال ليشمل الأعمال الإرهابية في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي.

8 - اتفاقية سنة 1988 بشأن قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية بشأن الأنشطة الإرهابية على متن السفن. أُبرمت في روما في 10 مارس 1988.ودخلت حيز النفاذ بتاريخ الأول من مارس 1992 ،الحالة: 156 طرفا تضع نظاما قانونيا ينطبق على الأعمال الموجهة ضد الملاحة البحرية الدولية ويشبه النظم الموضوعة للطيران الدولي؛ وتجرّم قيام أي شخص باحتجاز سفينة والسيطرة عليها عمدا وبشكل غير مشروع بالقوة، أو التهديد، أو الترهيب، للقيام بأعمال عنف ضد شخص على متن سفينة، إذا كان من المرجح أن يُعرض ذلك العمل للخطر سلامة ملاحة السفينة؛ أو وضع أجهزة أو مواد تفجيرية على متن سفينة؛ أو أي أعمال أخرى تهدد سلامة السفن.

9 - بروتوكول سنة 1988 المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، والمتعلق بالأنشطة الإرهابية على المنشآت الثابتة في المناطق البحرية. أُبرم في روما بتاريخ مارس 1988 . دخل حيز النفاذ في الاول مارس 1992 ،الحالة: 144 طرفا.ينشئ نظاما قانونيا ينطبق على الأعمال الموجهة ضد المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري يُشبه النظم الموضوعة للطيران الدولي.

10 - بروتوكول سنة 2005 للبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري. أبرم في لندن بتاريخ 14 أكتوبر 2005 ،الحالة: 16 طرفا. يكيّف التغييرات التي أُدخلت على اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية على النحو المناسب لسياق المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري.

11 - اتفاقية سنة 1991 بشأن تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها. تنص على التمييز الكيميائي لتيسير كشف المتفجرات البلاستيكية، لمكافحة تخريب الطائرات ،أُبرمت في مونتريال بتاريخ الأول من مارس 1991 ودخلت حيز النفاذ بتاريخ يونيو 1998 .الحالة: 144 طرفا. وُضعت لمراقبة المتفجرات البلاستيكية التي لم تُميَّز وغير القابلة

للكشف والحد من استخدامها (جرى التفاوض بشأنها في أعقاب تفجير رحلة بان آم 103 بالقنابل سنة 1988)؛ وتعتبر الأطراف ملزمة بكفالة المراقبة الفعالة في اقليم كل منها على المتفجرات البلاستيكية "غير المميزة"، أي تلك التي لا تحتوي على أحد عوامل الكشف الواردة في المرفق التقني للمعاهدة؛ ويجب على كل طرف أن يقوم، في جملة أمور، باتخاذ التدابير الضرورية والفعالة لحظر ومنع صناعة متفجرات بلاستيكية غير مميزة؛ ومنع دخول المتفجرات البلاستيكية غير المميزة إلى إقليمها وخروجها منه؛ وممارسة مراقبة صارمة وفعالة على حيازة ونقل المتفجرات غير المميزة التي صُنعت أو استوردت قبل سريان الاتفاقية؛ وكفالة إعدام كامل مخزونات المتفجرات غير المميزة التي ليست في حوزة الشرطة أو الجيش، أو استهلاكها، أو تمييزها أو إبطال مفعولها بصفة دائمة في غضون ثلاث سنوات؛ واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة إعدام المتفجرات البلاستيكية غير المميزة التي هي في حوزة الجيش أو الشرطة، أو استهلاكها، أو تمييزها، أو إبطال مفعولها بصفة دائمة، في غضون خمسة عشر عاما؛ وكفالة القيام في أقرب وقت ممكن بإعدام أي متفجرات غير مميزة صُنعت بعد تاريخ سريان الاتفاقية في الدولة المعنية.

12 - الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، لسنة 1997. أقرت في نيويورك بتاريخ 15 ديسمبر 1997 .دخلت حيز النفاذ يوم 23ماي 2001 .الحالة: 164 طرفا.،وانشأت نظاما لولاية قضائية عالمية على استخدام المتفجرات وغيرها من الأجهزة المميتة، بصورة غير مشروعة وعن عمد، في مختلف الأماكن العامة المحددة أو ضدها، بقصد إزهاق الأرواح أو إحداث إصابات بدنية خطيرة، أو بقصد إحداث دمار هائل للأماكن العامة.

13 - الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، لسنة 1999. أقرت في نيويورك بتاريخ 9 ديسمبر 1999 .دخلت حيز النفاذ يوم 10 أبريل 2002 الحالة: 173 طرفا.تقضي بأن تتخذ الأطراف خطوات لمنع تمويل الإرهابيين والحيلولة دون هذا التمويل، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق جماعات تدّعي أن لها أهدافا خيرية أو اجتماعية أو ثقافية، أو تشترك أيضا في أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات أو تهريب الأسلحة؛ وتُلزم الدول بتحميل من يموّلون الإرهاب مسؤولية جنائية، أو مدنية، أو إدارية عن القيام بذلك العمل؛كما تنص على تحديد الأموال المخصصة للأنشطة الإرهابية، وتجميدها ومصادرتها، وكذلك تقاسم الأموال المتأتية من المصادرة مع دول أخرى، على أساس كل حالة على حدة. ولم تعد الأسرار المصرفية مبررا كافيا للامتناع عن التعاون.

14 - الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لسنة 2005 أقرت في نيويورك يوم 13 أبريل 2005 لم تدخل بعد حيز النفاذ (فُتح باب التوقيع اعتبارا من 14 سبتمبر 2005 وحتى 31 ديسمبر 2006).الحالة: 65 طرفا. تشمل مجموعة كبيرة من الأفعال والأهداف الممكنة، بما في ذلك منشآت الطاقة النووية، والمفاعلات النووية؛وتشمل التهديد بارتكاب تلك الجرائم ومحاولة ارتكابها أوالمساهمة فيها كشريك؛ تنص على تسليم أو مقاضاة مرتكبي تلك الجرائم؛وتشجع الدول على التعاون في منع الهجمات الإرهابية بتبادل المعلومات والتعاون في سياق التحقيقات الجنائية وإجراءات تسليم المطلوبين؛ وتتناول كلا من حالات الأزمات (مساعدة الدول على حل الأزمات) والحالات التي تلي الأزمات (تأمين المواد النووية عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية).

الاتفاقيات العربية قادت بعض الدول بجهود إقليمية في محيطها بهدف بلورة رؤية إقليمية لمواجهة ظاهرة الإرهاب. وقد تعددت هذه الجهود ومن أهمها جهود منظمة دول أمريكا اللاتينية، والدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وغيرها. وتعد الرؤية العربية إحدى أهم الرؤى الإقليمية المتكاملة حول ظاهرة الإرهاب وكيفية مكافحتها . وبدأت الجهود العربية لمكافحة الإرهاب بالتوصل إلى الإستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في العام 1983.

- إطار الخطة الأمنية العربية الأولى شكلت اللجنة العربية للجرائم المنظمة التي تناولت في اجتماعها الأول موضوع الإرهاب. وبناء على توصيات اللجنة التي عرضت على المجلس في دورته السادسة بتاريخ 1987/12/12، أصدر قرارا يقضى بتكليف الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بإعداد مشروع إستراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- وفى مطلع عام 1988، أصدر مجلس وزراء الداخلية العرب قرارا ينص على تشكيل لجنة من ممثلي الدول العربية على مستوى الخبراء وبمشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأمانة مجلس وزراء الداخلية العرب لوضع تصور عربي لكيفية مواجهة ظاهرة الإرهاب. وبمشاركة الأمانة العامة ومجلس وزراء الداخلية العرب عقدت لجنة الخبراء اجتماعها في الفترة من 22- 24 آب 1989، وفى ضوء الورقة المقدمة من الأمانة العامة توصّلت اللجنة إلى تعريف إجرائي للإرهاب يشمل كل صوره. وفى الدورة التاسعة لمجلس وزراء الداخلية العرب في كانون الثاني عام 1992، طالبت مصر وتونس بأهمية التصدي للجماعات المتطرفة. وفي الدورة العاشرة للمجلس كانون الثاني عام 1993، تقدّمت

مصر بورقة عمل عن تجربتها في مواجهة الجماعات الإرهابية، وقدمت تونس تجربتها في القضاء على الإرهاب. وتقررَّ إنشاء مكتب للإعلام الأمني بالقاهرة في إطار الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وفي الدورة الحادية عشرة كانون الثاني عام 1994،تمَّ الاتفاق بين مصر وتونس والجزائر على خطة أمنية لمكافحة كل أنواع الجرائم .وفي الدورة الثانية عشرة بتونس كانون الثاني 1995، تمَّ تشكيل لجنة حكومية لمتابعة رؤوس الإرهاب واتفقت الدول العربية في هذه المدوَّنة على إدانة كل أعمال الإرهاب أيا كان مصدرها، وتمَّ الاتفاق على ضرورة استكمال دراسة مشروع الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب ليأتي مشروعا متكاملا يعكس وجهات نظر الدول العربية ويلبي تطلعاتها نحو مجتمع عربي أكثر أمنا واستقراراً. وفي هذا الإطار بدأ في 19 آذار عام 1996، الاجتماع التاسع للجنة الاستشارية التابعة لمجلس وزراء الداخلية العرب لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية من ناحية تأثيرها على السلوك الأمني وتعزيز المواجهة الإعلامية والدفاع عن الإسلام وقيمه السامية.

- وفي إطار التحرك والعمل العربي الجماعي تمَّ إقرار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في اجتماعات الدورة 15 لمؤتمر وزراء الداخلية العرب في 5 كانون الثاني عام 1998 ، وتمَّ وضع عدد من الآليات لتنفيذ هذه الاتفاقية لمواجهة الإرهاب وتفعيل المواجهة لظاهرة عابرة للحدود. وتمَّ التوقيع على الاتفاقية في 22 نيسان عام 1998 في جلسة استثنائية مشتركة لوزراء العدل والداخلية العرب، كما قدَّمت مصر للمجلس بيانا لإدانة الإرهاب أقره المجلس بالإجماع استكمالا لمحاور التعاون الأمني والقضائي بين مجلس وزراء العدل والداخلية العرب. وأكد الاتفاق العربي لمنع ظاهرة التطرف والإرهاب أن الكفاح المشروع ضد الاحتلال لا يعدُّ من الجرائم الإرهابية.

تعتبر الاتفاقية التي تضم 46 مادة أن حالات الكفاح المشروع ضد الاحتلال الأجنبي من أجل التحرر وتقرير المصير لا تعد من الجرائم الإرهابية وفقا لمبادئ القانون الدولي ويعتبر هذا الموقف تشريعا للمقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ثمَّة جهود عربية إعلامية لمواجهة الظاهرة سواء من خلال الإعلام الأمني تحت إشراف وزارات الداخلية العربية أو من خلال أجهزة ووسائل الإعلام ذاتها. وكانت البداية الحقيقية للتعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب عبر وسائل الإعلام منذ عام 1993 حيث ناقشت اللجنة الدائمة للإعلام العربي تقريرا هاما تحت عنوان دور الإعلام العربي إزاء ظـاهرة التطرف والإرهاب.أما على صعيد مجلس وزراء الإعلام فقد ناقش للمرة الأولى، في دورته السادسة والعشرين التي عقدت بالقاهرة عام 1993، قضية الإرهاب

وقرر وضع آليات لمواجهة التطرف، وتمّت مناقشة خطة لمواجهة الإرهاب، تدعو إلى توعية الرأي العالم داخل الوطن العربي وخارجه بمخاطر مشكلة الإرهاب، وذلك من خلال تغطيتها إعلاميا على أوسع نطاق ممكن، وتعريف الرأي العام العربي من خلال مواد إعلامية مسموعة ومقروءة بمسؤولياته الأسرية نحو حماية الأجيال الناشئة من الإرهاب، وضرورة وضع خطة للتنوير الديني بهدف تقديم الدين في صورته الصحيحة بعيدا عن روح التعصب، وتكثيف البرامج الإعلامية التي تبرز خطورة الإرهاب على الاقتصاد العربي، والتزام وسائل الإعلام بالموضوعية حتى لا تقع فريسة للشائعات، والتمييز بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب، وإدراج ظاهرة الإرهاب ضمن نشاطات مكاتب الجامعة العربية في الخارج من خلال المحاضرات واللقاءات الصحفية.

لقد أوصى المجلس في دورته 27 التي عقدت عام 1994، بضرورة الإسراع بوضع آليات للتعاون العربي الإعلامي في سبيل القضاء على ظاهرة التطرف. وفى الدورة 28 للمجلس عام 1995، تصدرت قضية الإرهاب جدول الأعمال، وقد وافق المجلس خلال هذه الدورة على مشروع قرار قدمته الجزائر بعنوان قواعد سلوك للدول الأعضاء في مجلس وزراء الإعلام العربي لمكافحة الإرهاب والتطرف. وقد حث المشروع على تأكيد التزام الدول الأعضاء بتقوية نشاطها في مجال الإعلام لمواجهة الحملات المغرضة ضد العالم الإسلامي، وإدانة ممارسات المجموعات الإرهابية، ودعا المشروع وسائل الإعلام المقروءة إلى نشر الأخبار التي تخدم وحدة الأمة العربية والإسلامية، بعيدا عن المظاهر المتطرفة والإرهابية والتزام الدول الأعضاء بعدم نشر الأخبار التي تشجع على الإرهاب[1]. وفى 4 سبتمبر عام 1995، عقد أول مؤتمر للإعلام الأمني في تونس من أجل تدعيم التعاون الإعلامي العربي في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أقر إستراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية.

لقد ظلت قضية الإرهاب تتصدر جداول أعمال المجلس في أعمال دورتيه 29 التي عقدت بالقاهرة في يوليو عام 1996، و30 التي عقدت بالقاهرة في يوليو عام 1997، حيث أعاد المجلس التأكيد على أهمية التعاون الإعلامي العربي لمواجهة الإرهاب.

[1] وكون الإرهاب هو مفهوم قانوني ذو بعد سياسي ، فان هذا الأمر انعكس في مسألتين ، كانتا سببا في عدم التوصل إلى نتائج حقيقية بصدد إيجاد معالجة شاملة جامعة للقضاء على الإرهاب ، تمثلت الأولى في عدم تناسق الآراء الدولية بشأن أسباب الإرهاب، والمسألة الثانية في عدم توحد الآراء الدولية بشأن تعريف موحد يعكس حقيقة المفهوم في ظل الوضع الدولي الحالي ، وصولا إلى وضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب .

أما على صعيد المؤتمر الأمني الإعلامي العربي، فقد عقد دورته الثانية في يوليو عام 1997، بالعاصمة التونسية، وناقش آليات تنفيذ الإستراتيجية الإعلامية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم إقرارها خلال الاجتماع الأول للمؤتمر الذي عقد في سبتمبر عام 1995. والملاحظ أن الجهود العربية واجهت مشكلة تعريف ظاهرة الإرهاب ومفهومها، باعتبارها من أهم المشكلات التي تواجه أي تجمع إقليمي يستهدف إلى التوصل إلى التعاون من أجل التصدي للإرهاب ولذا طرحت الإستراتيجية الأمنية العربية لمكافحة الإرهاب، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتطرف تعريفاً إجرائيا لتخطى مشكلة الاتفاق على تعريف محدد. ونصت المادة الأولى من الاتفاقية العربية فقرة 2 على أن الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردى أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بإحدى المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر .

واعتنقت الاتفاقية العربية معيارا مزدوجا لتحديد ما يعد من أعمال العنف إرهاباً .
فالشق الأول مادي: يتمثل في الصور التي أوردتها الاتفاقية في الفقرة 3 من المادة الأولى حين حددت المقصود بمصطلح الجريمة الإرهابية إذ نصت على أنها أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية عدا ما استثنته تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها .والشق الثاني موضوعي متعلق بالباعث على ارتكاب أعمال العنف، فقد اعتبرت الاتفاقية العربية أنه حينما يتعلق الأمر بحالة من حالات الكفاح المسلح[1] ضد الاحتلال الأجنبي من أجل التحرر وتقرير المصير، فإن أعمال العنف لا تعد إرهاباً وقد اشترطت الاتفاقية ولمزيد من التحديد للمعيار الموضوعي ألا تكون أعمال العنف موجهة إلى دولة عربية بهدف المساس بوحدة أراضيها وإلا فإنها تعد وفقاً لمفهوم الاتفاقية عملاً إرهابياً .
نتيجة لاعتبار الإستراتيجية العربية الأعمال الإرهابية بمثابة جرائم القانون العام يجب تسليم محاكمة مرتكبيها الذين يوصفون وفقاً لأحكام الاتفاقية العربية بأنهم مجرمين إرهابيين. ويقصد بتسليم المجرمين مجموعة الإجراءات القانونية التي تهدف إلى قيام دولة بتسليم شخص متهم أو محكوم عليه إلى دولة أخرى لكي يحاكم بها أو ينفذ فيها الحكم الصادرة عليه

[1] من المهم تمييز نشاطات الكفاح المسلح عن الجرائم الارهابية والحق في المقاومة وتقرير لمصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي غير أن ذلك لايسمح مطلقاً لتفسير الانتهاكات التي تقوم بها بعض المليشيات والعصابات على اعتبار انها اعمال مقاومة لمخالفتها للمستقر في الاتفاقات والمواثيق الدولية من شروط الاعمال الكفاح المسلح خاصه ما يتعلق بأحترام تقاليد الحروب وأعرافها وعدم الاعتداء على المدنيين ومن لايشاركون مباشرا أو يكفون عن الاشتراك في العمليات الحربية ،فالاعتراف بشريع المقاومة في القانون الدولي لايتضمن حتماً الاعتراف بشرعية نشاطاتها لاسيما تلك التي تتعلق بقتل المدنيين وخطفهم وتدمير الممتلكات وكل ذلك يعد في ضمن العمليات الارهابية .

من محاكمها المادة (1) في المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (116/45).وأطراف التسليم هي الدول:دولة طالبة التسليم ودولة مطلوب منهـــا التسليم. وحالات التسليم، بالنظر إلى المركز القانوني للشخص المطلوب تسليمه، حالتان:

الأولى: حالة طلب تسليم شخص إلى الدولة الطالبة من أجل محاكمته بها وفقاً لقانونها وأمام قضائها لارتكابه جريمة تخضع للاختصاص التشريعي والقضائي لهذه الدولة.

الثانية: حالة طلب تسليم شخص إلى الدولة الطالبة التي أصدرت محاكمها حكما يجب تنفيذه بها. وتعتبر المعاهدات الدولية المصدر الرئيس المنظم لأحكام تسليم المجرمين، سواء كانت معاهدات ثنائية أو متعددة. وفي الحالة العربية فإن مسألة تسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية تجد أساسها في القرار الصادر بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين في 14 أيلول سنة 1952، من مجلس جامعة الدول العربية والتي أشارت في المادة الأولى منها إلى أن تقوم كل دولة من دول الجامعة العربية الموقعة عليها بتسليم المجرمين الذين تطلب إليها إحدى هذه الدول تسليمهم، ثم أشارت المادة الرابعة من الاتفاقية [1]إلى استثناء مرتكبي الجرائم السياسية من مبدأ التسليم ونصت على أنه لا يجرى التسليم في الجرائم السياسية وتقدير كون الجريمة سياسية هو أمر متروك للدولة المطلوب إليها التسليم على أن يكون التسليم واجبا في الجرائم الآتية:

- جرائم الاعتداء على ملوك ورؤساء الدول أو زوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.
- جرائم الاعتداء على أولويات العهد.
- جرائم القتل العمد.
- الجرائم الإرهابية .

إذا كان الأمن القومي لأية أمة يرتبط بحماية القيم الجوهرية من التهديدات الداخلية والخارجية وتحقيق التنمية التي لا يمكن أن يقدر لها النجاح إلا في ظل الاستقرار، فإن الإرهاب يهدد هذا الأمن باعتباره عنفا منظما يوجه ضد السلطة في الدولة لإجبارها على إلغاء أو تعديل قيم المجتمع بما يتفق ورغبة القائمين بالإرهاب، كما يهدد عملية التنمية في أساسها. وهذا الدور للإرهاب هو ما يعطيه هذه الأهمية في الصراع السياسي في الوقت الراهن. ويبدو أن ظاهرة الإرهاب سوف تميز السنوات القادمة من القرن الحادي والعشرين،

[1]- الدكتور : محمد الحسيني مصيلحي ، الارهاب مظاهره واشكاله وفقا لاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب https://old.uqu.edu.sa/page/ar/59355

إذا استمرت الظروف غير العادلة بالنسبة لكثير من الشعوب وتواصل التمييز والكيل بمكيالين في المسائل الدولية ، وإذا ازدادت المشكلات الداخلية وحالات عدم الاستقرار السياسي، والتحديات العرقية التي أدت إلى إضعاف العديد من الدول، في الوقت الذي أصبحت فيه الحدود الدولية أكثر هشاشة، الأمر الذي جعل من السهل على الإرهاب ومؤيديه الانتقال من دولة إلى أخرى دون التعرف عليهم.وهذا يفرض على المجتمع الدولي الإسراع في وضع أسس عملية إستراتيجية للمكافحة على المدى المنظور، خاصة وأن الجهود الحالية غير مرضية ولا يمكن التعويل عليها للقضاء على الظاهرة أو الحد منها إذ أن الإرهاب أصبح ظاهرة معقدة تحتاج إلى تفعيل الإرادة الدولية لمواجهتها بحزم، وإلا أصبح مستقبل البشرية كله في خطر.[1]

[1] ـ البروفيسور خليل حسين ، المرجع السابق.

خاتـمة

افرزت التحولات التي مست السياسة العالمية لفترة مابعد نهاية الحرب الباردة الى مجموعة من الديناميكيات الجديدة و الفاعلة على المسرح الدولي ارغمت حقل الدراسات الامنية على الكيف مع سرعة ووتيرة التحولات ما اوجب ضرورة لايجاد مفاهيم جديدة وحديثة واعادة صياغة منظورات جديدة استجابة للبيئة الدولية الجديدة وتعنبر منطقة البحر المتوسط اكثر المناطق تاثرا بهذه التحولات والتغيرات اين تجلت اشكالية الامن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة وحضيت هذه المنطقة بمكانة متميزة على مر التاريخ واعتبرت الركن الاكثر استئثارا بالنزاعات و الحروب الدولية في خريطة العالم المعاصر فضلت مسالة الامن فيها اهم القضايا الاكثر حساسية في العلاقات الدولية خصوصا مع التهديدات التي عرفتها المنطقة المتوسطية كالمزاعات و الصراعات الاقليمية ، الهجرة غير الشرعية ، انتشار اسلحة الدمار الشامل و ظاهرة الارهاب الدولي حيث اصبحت هذه الظاهرة الاخيرة تشغل حيزا كبيرا من خلال التهديدات وقد واجهت استراتيجية مكافحة الارهاب في المتوسط مجموعة من الرهانات و التحديات لعل اكبرها اشكالية تعريف الارهاب و تحديده فكيف يمكن الحديث عن استراتيجية مكافحة الارهاب كيف يمكن محاربة عدو غير معروف وغير محدد ، الى جانب تحدايات اخرى تشهدها منطقة المتوسط وتشكل مشاكل امنية كاالصراع العربي الاسرائيلي ، النزاع التركي اليوناني في شرق المتوسط قضية الصحراء الغربية في غرب المتوسط هذا الى جانب الوضع الامني في منطقة الساحل وتداعياته على امن منطقة الكتوسط بالاضافة الى الاحداث و التغيرات التي تعرفها المنطقة العربية في مصر ، تونس سوريا خاصة التدخل الاطلسي في ليبيا وكل الرهانات و التحديات تقف عثرة في تحقيق الامن في منطقة الاورومتوسطية ، تدور بين الروتين و القمم و اللقاءات وتباذل المعلومات و القيام بالمناورات و التدريبات من الناحية العسكرية .

لقد فشلت المبادرات السابقة في توطيد السلام والاستقرار في منطقة المتوسط لانها لم تتمكن من تقديم تقييم دقيق لواقع المنطقة ، كما فشل المشاركون فيها في صياغة مجموعة من المبادئ و المعايير المشتركة المحددة و القاطعة وكل ما لدينا هو اطار عام عن مفهوم التعاون في هذه المنطقة جل ما يشتمل عليه هو حاجات و هواجس ضفتي الحوض[1] .

[1]- هبة الله احمد خميس ، ماجستير ، كلية الاداب جامعة الاسكندرية ، الدار الجامعية ، مصر ، طبعة 2009 ، الصفحة 505.

اننا اليوم بحاجة اكثر الى تحليل امني شامل للمنطقة لا يتعاطى فقط مع مواضيع تكاثر اسلحة الدمار الشامل و الارهاب وتهريب المخدرات و الهجرة انما ايضا الى التهديدات المتاتية عن نزعة الغرب اين اصبحت بنية المتوسط عبارة اقليم لصراع الهويات صراع تنافس حول مصالح فمن الضروري ان ننتبه الى ان منطقة المتوسط تتميز بخاصية معقدة فالدول العربية هي عربية قبل ان تكون متوسطية ودول اوروبا الجنوبية هي اوروبية قبل ان تكون متوسطية لهذا ليس من الممكن ان نعثر على بلد ذي دماء متوسطية نقية و الحصيلة الطبيعية لمثل اختلاف الهويات هو ان يحلق مختلف اشكال التحديات الامنية الاقليمية البديلة صحيح ان دول المتوسط قد اشتركت في قدرها وجغرافيتها و ماضيها ولكن هذه العوامل الثلاثة كانت في اغلب الوقت تمنع تشكل هوية متوسطية ومجتمع متوسطي بسبب هذا التنافس في الطروحات الاقليمية البديلة كما ان عدم التوازن الديموغرافي و الاقتصادي والسوسيو ثقافي ووجود الصراعات النابعة من تاريخ هذه المنطقة كالصراع اليوناني التركي حول قضية قبرص و الخلاف بين الجزائر و المغرب حول الصحراء الغربية و الصراع بين تونس و ليبيا و الخصومات الاثنية في البلقان و النزاع الفلسطيني الاسرائيلي الاشهر ، على غرار هذه العوائق نحو بناء نظام امني شامل في منطقة المتوسط .

مع هذا فان ما يميز جهود المجتمع الدولي في مكافحة الارهاب هو خلو اغلب التشريعات بل حتى الاتفاقيات و القرارات الدولية من وضع مفهوم للارهاب الداخلي من و الدولي حيث معظم الجهود على تعداد الافعال المعتبرة بمثابة جرائم ارهابية عدم الاتفاق في تحديد المفهوم هو الاختلاف بين الدول نظرا لمصالحها السياسية و الاستراتيجية و محاولة كل دولة فرض موقفها على باقي الدول و من جهة اخرى التطور المستمر الذي يشهده الارهاب سواءا من حيث الغايات او الوسائل .

ان السياسات الشرطية للاتحاد الاوروبي فيما يتعلق بالشراكة الاورومتوسطية لمكافحة الارهاب لم تضف شيئا سوى تشديد الاجراءات الامنية على المعابر الحدودية و تزويد خفر السواحل بالمعدات و الاجهزت وعقد ندوات تدريبية للقوات الامنية المخصصة في مجال مكافحة هذه الظاهرة [1]حيث اننا نرى ان بعض دور الجنوب المتوسطي سعت الى تعديل بعض قوانينها الداخلية للحد من ظاهرة الارهاب و كذا الجرائم التي تغدي مثل هذه الظاهرة كالهجر غير الشرعية اين اصبحت هذه الظاهرة رهان امني في منطقة الاورومتوسطية عليه خلقت اجهزة امنية اروربية كالانتربول او مايسمى

[1]هبة الله احمد خميس ، نفس المرجه الصفحة 510

البوليس الاوروبي [1] و الافروبول الا ان التحديات تبقى متواصلة و التي يجب ان تهدف الى التعاون بالدرجة الاولى قصد الحد من ظاهرة اصبحت تنمو وتتزايد يوم بعد يوم متجاوزة كل الحدود و الحواجز .

[1]- انشأ الانتربول من اجل تحقيق التعاون الشرطي بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في مجال مكافحة الاجرام كالمخدرات وانشأ بموجب معاهدة ماستريخت سنة 1992 التي اشارت اليه في المادة 1 ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في سنة 1998 اكتوبر ، وفي المنطقة العربية اوجدت الدول العربية آلية تعاون شرطي إفريقية تحمل اسم «المنظمة الإفريقية للتعاون الشرطي» (أفريبول) مقرها بالجزائر.

الملاحق

قائـــــــمة المراجـــــع

الـكتـــب:
باللغـــة العربيـــــــة

01- الدكتور :بشارة خضر ، كيشار كايرون ، اوروبا في مواجهة الجنوب ، ترجمة اديب نعمة ، لبنان ، دار الفرابي ، 1992 .

02- البروفيسور:خليل حسين،مكافحة الارهاب الدولي الاتفاقيات والقرارات الدولية والاقليمية ،لبنان ، بدون دار الطبع ، بدون عدد الطبعة ، بدون تاريخ الطبعة .

03- عزيزشكري وامل يازجي ، الارهاب الدولي و النظام العالمي الراهن ، لبنان ، دار الفكر المعاضر ، 2001.

04- الدكتور: مصطفى بخوش، حوض الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والاهداف، مصر ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ الطبع .

05- محمد علي حوات ، مفهوم الشرق اوسطية وتأثيرها على الامن القومي العربي ،مصر ، مكتبة مدبولي ، 2002.

06 ـ الدكتور: ناظم الجاسور، الابعاد الجيوستراتيجية لحوار المتوسط ، شؤون المتوسط ، العدد 106 ، 2002.بذون ذكر دار الطبع .

07- هبة الله احمد خميس ، ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، الدار الجامعية 84، مصر ، طبعة 2009.

المذكرات و الرسائل :

01- حسن عزيز نور الحلو، الارهاب في القانون الدولي، دراسة قانونية مقارنة، اطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في القانون العام ، هيلنسكي ـ فنلندا 2007

02- التصور الامني الاوروبي نحو بنية امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط ، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص:دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون و الامن ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الطالبة جويدة حمزاوي اشراف الاستاذ الدكتور : عبد الناصر جندلي السنة الجامعية 2010، 2011.

<u>دراسات و مجلات :/</u>

01- اسامة فاروق مخمير ،"ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة ؟ ملف الاهرام الاستراتيجي ،بدون دار النشر ، العدد 168، السنة 14ديسمبر 2008 ،الصفحة 82.

02 - الدكتور: خالد عبد اللطيف، مستقبل العلاقات بين شمال و جنوب المتوسط. السياسة الدولية، مصر، العدد 123 جانفي1996 .

03 - الدكتور: عبد المنعم المشاط ،" تحليل ظاهرة الأمن القومي"، **استراتيجيا**، لبنان ،العدد . 52جوان1988 .

04 - الدكتور: عبد الوهاب الكيلاني،" الأمن الجماعي"، **السياسة الدولية**،مصر ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،1988.

05 - عبد الرفيق كشوط ، مقاربة الاتحاد الاوروبي للامن و الدفاع وموقف الجزائر منها ، من اعمال الملتقى الدولي : الجزائر والامن في المتوسط : واقع وافاق ، جامعة قسنطينة ، افريل 2008.

06- عبد النور بن عنتر ، الدفاع الاوروبي العربي ، شؤون الاوسط ، العدد 31 ، سبتمبر 1997 .

07- عزيز شكري و أمل يازجي،الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن ،(بيروت: دار الفكر المعاصر، 2001.

08- الدكتور: غيدو لينزي ابعاد الاتفاقيات الامنية العسكرية العربية ـ الاوروبية ، من اعمال الملتقى الدولي الخامس حول العلاقات العربية الاوروبية حاضرها ومستقبلها ، باريس ، مركز الدراسات العربي الاوروبي ، بروكسل ، 9-1997/02/11.
09- طه المجذوب ،" الأمن الأوروبي -المتوسطي من وجهة نظر مصرية". **السياسة الدولية**، القاهرة :مركز .الدراسات السياسية و الإستراتيجية السنة 32 ، ع 124 .أفريل 1996

10- مالك عوني "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط "، السياسة الدولية مصر ، الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة 30 ، العدد 118، اكتوبر 1994.

11- محمد صالح المسفر – الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية – بحث منشور في كتاب : العلاقات العربية – الأوروبية حاضرها ومستقبلها – مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، الطبعة الأولى 1997

12- الدكتور : مصطفى بن شنان ، الأمن و التعاون في حوض المتوسط، أشغال محاضرة 08 نوفمبر 1999 ، مجلة انتقالية و استشفاف، الجزء الثاني، الجزائر:المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية العامة، 2001 .

كتب باللغة الاجنـــبية :

- 01-Barry R .Posen European Union And Defense Policy Response to Unipolarity ? Security Studies. Vol 15N°2

02- ainer Hülsse , Alexander Spencer , « The Metaphor of Terror : Terrorism Studies and theConstructivist Turn », Security Dialogue , Vol.39 , N° 6 , December 2008,

03-rnanda Faria " The Mediterranean :A New priority in Portuguese policy ", Mediterranean Politics , Vol.1 , N° 20, Autumn 1996

04-Fred Tanner, "An Emerging Security Agenda for the Mediterranean", Mediterranean politics , Vol ,N° 3 , Winter 1996

05 -Doron Zimmermann,"The Transformation of Terrorism , the New Terrorism Impact Scalability and the Dynamic Reprocal Threat Perception ", zurcher beitrage , 2004.

06- إيريك موريس و آلان هو،الإرهاب :التهديد و الرد عليه، ت: أحمد محمود، (القاهرة :الهيئة المصريةالعامة للكتاب، 2001 .

07- درو كاناليس – العلاقة بين إتحاد دول المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي – بحث منشور في كتاب العلاقات العربية – الأوروبية – الصادر عن مركز الدراسات- العربي، باريس، الطبعة الأولى 1997.

مواقع الانترنت :/

01 - المنذرالرزقي الحوار 5+5 دفع جهوي لمسار اقليمي *.ma/img*
/doc/afkar7.doc.abhathoo.net.http://doc
02- علي محمد علي اوروبا آمنة في عالم افضل *http://haras-naseej.com/Detail.asp*) .
03- http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160425/75593.html
04- http://www.ennaharonline.com/ar/world_news
05- http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=232461%3Fprint،
http://www.maghrebarabe.org/ar/interventions.cfm?id=28
http://www.ciaonet.org/coursepack/cp03g-07pdf

06- http://www.osce.org/publications/hand book/files/handbook.pdf

الملاحق

اعضاء الشراكة الاورومتوسطية (يوروميد EUROMED).
اللون الازرق : يمثل الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي .
اللون الاصفر : الدول الشريكة في الشراكة.
اللون الاصفر الرصاصي : بلد بصفة مراقب . [1]

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D8%A9 انظر ويكيبيديا بتاريخ 2016/05/31 على الساعة 20:25

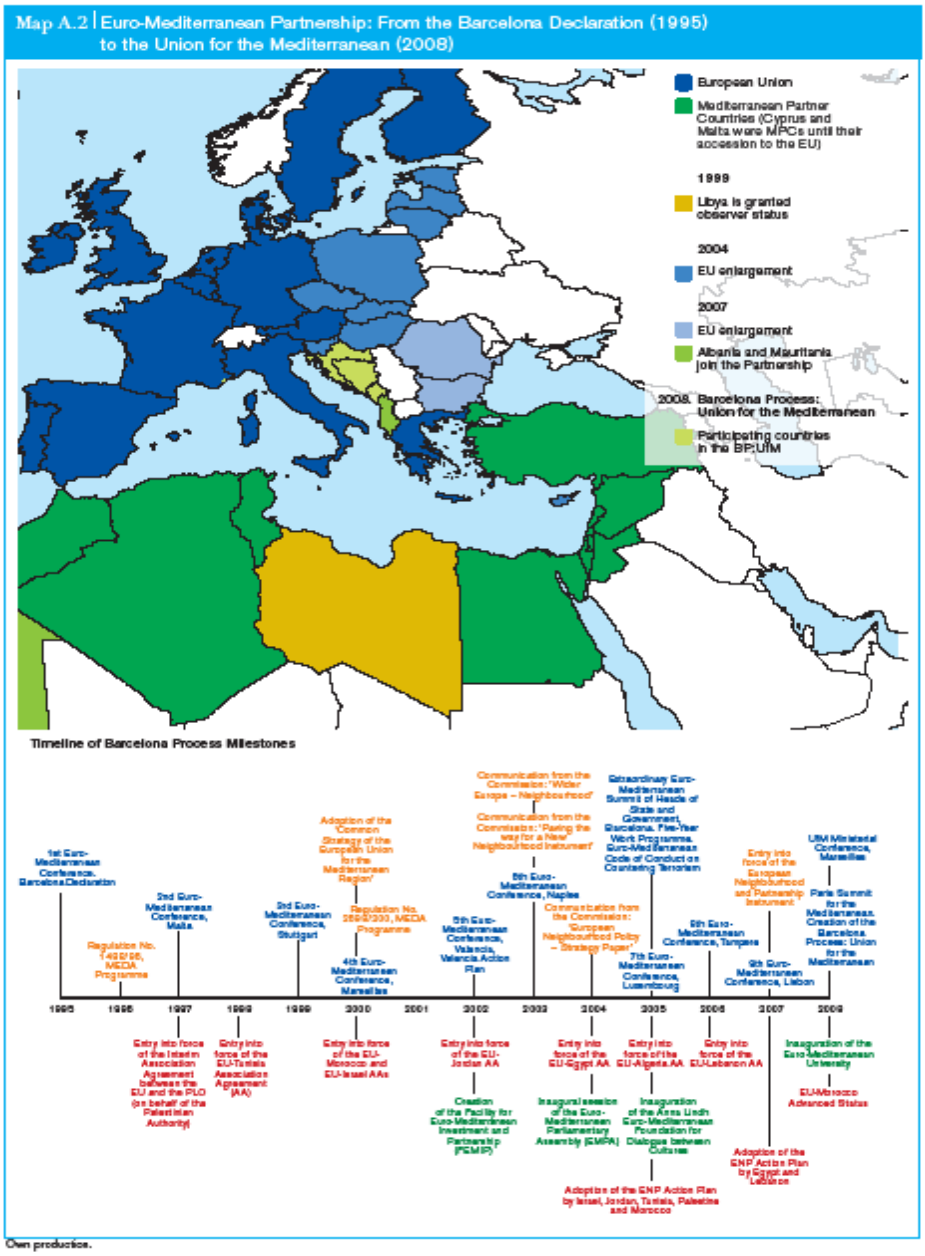

الشراكة الاورو متوسطية [1]

الفـــهرس

[1] http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D8%A9--%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86-/3026518 بتاريخ 2016/05/31 على الساعة 20:36

عنـــــــــوان:الصفحة

مـــــقدمـــــــة.....4 - 8

الفصـــل الأول:ماهية الامن الاوروميتوسطي 09

- **المبحث الأول:موقع منطقة البحر المتوسط ...**10
- المطلب الأول:تعريف منطقة البحر الابيض المتوسط .....,,.....10-13
- المطلب الثاني : البيئة الامنية للمتوسط 13-16
- المطلب الثالث : التهديدات الامنية للمتوسط 16-19
- **المبحث الثاني :الحوارات الامنية الاوروميتوسطية للدول 20**
- المطلب الأول:حوار منظمة الامن والتعاون في اوروبا الشراكة من اجل التعاون 20-22.
- المطلب الثاني :المباذرة الفرنسية مجموعة 5+5.....22.28

الفصل الثاني :المشروع الاوروميتوسطي للامن بين محدداتع و افاقه المستقبلية لمكافحة الارهاب الدولي ..... 29.

- **المبحث الأول :تقييم المشروع الاوروبي لبناء الامن الاقليمي المتوسطي** 30
- المطلب الاول:اشكالية تعريف الارهاب و محددات المقاربة الامنية لمسار برشلونة .30-36
- المطلب التاني اخطار تعدد المباذرات الامنية في منطقة المتوسط .....37.
- **المبحث الثاني : الدول العربية و الامن المتوسطي 38**
- المطلب الاول :مسالة الامن القومي العربي و الارهاب 38-40
- المطلب الثاني :المقاربة العربية و المباذرة الامنية لمكافحة الارهاب .....41- 47.

الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب.....48 59

خـــــاتمـــــة.....60-62

الملاحق.....63-64

قائمة المراجع.....64-67

فهرس الموضوعات.....68